


بازدید شد
۱۳۸۲

بازرسی شد
۲۶ - ۲۷

۹۴۷۶
۱۳۸۲

۹۷۰۰

| | |
|---|---|
| کتابخانه مجلس شورای ملی |  |
| کتاب رقم (بک الصوم) الرسالة الصومية | شماره ثبت کتاب |
| مؤلف عارف الخطار شيخ جعفر نجفی | ۸۶۱۳۸ |
| موضوع در هوای تعلیمات اسلامی اثر مولف مردم داری | |
| دارای اجازه و خط مهر مرکز | |
| شماره قفسه ۹۰۴۷۶ | |

خطی - فهرست شده
۹۴۷۶

٢٩٩

بسم الله الرحمن الرحيم
 وصلى الله على محمد وآله الطاهين
 وبعد
 قد علمت اني قد اتممت
 في كتابي هذا
 ما كان في خاطري
 من ذكر ما بيني وبين
 الله ورسوله
 وما بيني وبين
 خلقه من ذنوبي
 وكبريائي
 وما بيني وبين
 ربي من حاجتي
 الى رحمته
 وبرحمته
 واسئل الله
 ان يوفقني
 الى ما يحب
 ويصلي على
 سيدنا محمد
 وآله الطاهين

مكتبة
 ٢٨٦١



الحمد لله الذي خلق الكتاب
 لهم لعلهم يرجعون
 قل إنما أنا بشر
 مثلكم ألهي الله
 فاعبدوه
 وما أنا بربكم
 فأستعجلون
 قل إنما أنا بشر
 مثلكم ألهي الله
 فاعبدوه
 وما أنا بربكم
 فأستعجلون

[illegible][illegible]

والصوم هو قراءة القرآن الى غير ذلك من الاجاب
 في ادبها وهي شجرة واهمها استماع الجوارح في الطاعات
 العاصي والتبعات فعن النبي صلى الله عليه وسلم ان من صام شهر رمضان
 لم يمسكه الله تعالى عن الناس قبل الله تعالى
 صومه وغفر الله له ما تقدم من ذنبه وما تأخر واعطاه اجر الصائمين
 وعن امير المؤمنين ع عليه السلام في شهر رمضان بكثرة الاستغفار والذكر
 فان الاستغفار يغفر ذنوبكم والذكر يدفع عنكم البلاء عن النبي صلى الله عليه وسلم
 انه قال الجابر هذا شهر رمضان من صام بفارده واقام وردا من الليل
 وعق بطنه وفرجه وكف لسانه خرج من ذنوبه كخرجه من هذا
 الشهر فقال جابر ما احسن هذا الحديث فقال النبي صلى الله عليه وسلم وما اشد هذه
 الشروط وعنه صلى الله عليه وسلم عليه واليه ما من عبد صالح صام يشتم
 في صبره ويقول ارم عليكم اتي صائم لا اشتد كما تشتمون الا
 قال الله تعالى استجار عبدك بالصوم من شر عبدك قد اجرت من
 النار وعن ابي جعفر عليه السلام اذا صمت فليصم سمعك وبصر
 وشرك وحملك من الحرام وتبصير ودع عنك المأذي الخادم وليكن عليك
 وعذا شئ في هذا وقال الصادق عليه السلام ولا تفعل يوم صومك كيوم فطره وعنه ان
 وقال لا يكن يوم صومك كيوم فطره ولا تفعل يوم صومك كيوم فطره وعنه ان
 يوم فطره عن الصادق عليه السلام
 اذا صمت فليصم سمعك وبصرك

وامنعوا

يحفظوا المستكم ولا تذاذوا ولا تذاذوا ولا تذاذوا
 ثبت جاريته وهي صائمه فامر لها بطعام وقال له اني فقا
 اني صائمه فقال اني صائمه وتسبين جاريته ان الصيام ليس
 الطعام والشراب وهو وان كان محمولا على المبالغة الا ان فيه حقا
 غلبا على تركه الخاص في الصوم خصوصا السب وفي الفقه
 عن الصادق ع ان حجاب صومك لله تعالى على لسانك والاسماع
 والابصار وسائر الجوارح وقد جعل الله على كل جارية
 حقا للصائم فمن ادرك حقا كان صائما ومن ترك شيئا منها
 نقص من فضل صومه بحسب ما ترك منها وعن الصادق ع
 ليس الصيام من الطعام والشراب فقط ولكن اذا صمت
 فليصم سمعك وبصرك ولسانك وبطنك وفرجك
 واحفض يدك وفرجك واكسر الكبر والامن خير وارفق
 بخادمك وعنه عليه السلام ان الصيام ليس من الطعام والشراب
 وحده اذا صمت فاحفظوا السنن وغضوا ابصاركم ولا
 تذاذوا ولا تذاذوا فان لكل الايمان كما نأكل النار لخط
 وفي خطبة النبي صلى الله عليه وسلم من صام شهر رمضان في انصاف وكفر
 وكف سمعه وبصره ولسانه وفرجه وجميع جوارحه من الحرام

الصوم

قال
 في
 خطبة
 النبي
 صلى
 الله
 عليه
 وسلم

والغيبه تقر بالي الله تعالى فتم الله تعالى عيسى ركبنا
ركبتي ابراهيم الخليل عا ومن الصادق عليه السلام اذا صام احدكم الايام
الثلاثه في الشهر فلا يجادل احد ابدا ولا يجادل ولا يسرع الى الخلف
والايمان بالله فان جهل عليه احد فليتعلم وعن الباقر ع ان الكذب
تفطر الصائم والنظرة بعد النظر والظلم قليل وكثيره وفي
صية النبي صلى الله عليه وآله لا يامر المؤمنين عا على اخذ الغيب
والنهي فان الغيب تفطر الصائم والنهي توجب عذاب لقبر
يفهم من مجموع هذه الاخبار ان الحسان في الصوم يتفاه
ثوابها والمحاصي والمعاصي يزداد وزرها وعقابيها وان
ينبغي ان يكون الصائم في صيامه على فضل الاحوال ومن الاكل
ومن الاستقبال قبله عند النظر الى المحلال والتكبير ورفع
اليدين ومخاطبة المحلال والترعاء بالمأثور وهو كثير ومن
جملته ربي وربك الله رب العالمين اللهم اهله علينا بالامن
والايمان واستلامه والاستسلام والمساعد الى ما يحب وتر
اللهم بارك لنا في شهرنا هذا وارزقنا خيره وعمود اهرف
عنا شره وشره وبلاده وفتنه وعن شيخنا القمي انه اوجب
ان يقال عند رؤيته الحمد لله الذي خلقني وخلقك وقدر

مناديه

مناديه وجعلك موافق للفائز اللهم اهله
وكا اللهم اهله علينا بالسلمة والسلام واليقين والايان
والبر والتقوى والتوفيق لما يحب ويرضى ومنها السجود
فعين النبي صلى الله عليه وآله ولو لم يكن في الاصل ان الله على
المستعين ان الله وملائكته يصلون على المستعفين و
على المستعفين ويشهد استجابته في شهر رمضان وافضل
السجود والتمسك والابتناء والى الله ويستحب ان يكون في السجود
الافضل من الليل ومنها مقدم الصلوة على الافطار الا
مع وجود الخطر او ملازمة النفس في الاخبار والحق انهم
الضعفاء من الصائمين او غيرهم من العبادات او بعض
المكاتب لضروريات او فساد الزاد بالثاخير في غير ذلك
من الوجبات ومنها ان يقدح عند الخطا اللهم لك صناديق
زرعك لظفرك فاقبله من اذله في الظلمة وابذل العرق
ويقال له وله يقول الله عز وجل يستجاب لهم عند الدعاء
يا ذا الجلال والعظمة فيغفر له ويرزقه الله ومنها الا
فطار على الحلقا كان النبي صلى الله عليه وآله يقطر على الرطب في رقبته والتمس
في رقبته فان لم يكن فعلى الماء الفاتر والله ينقي الكبد ويفصل

طالبا

فان الماء الفاتر

الله تعالى انه ورد ان من قال رمضان كفر بعد قبة
 او صيام وعظمت ترك الشرع في شهر رمضان فانه يكره فيه
 ليلته ونهاره كما يكره في الحرم ويوم الجمعة وليلتها الا
 ان يكون شعرق وجوهها ما كان في اهل البيت
 من الورود الرخصه فيكون الامر به شتم والمعارض من
 على التقية ومنها ترك الجماع للسافر والامتناع في
 شهر رمضان وكل من اذن له في افطاره لمرض غيره الا في
 التقية فيقتصر على ما تقدم ذكره ومنها ترك الاستجمام
 لا روى من كراهته دخول على الرقيق ومنها ترك
 الحمامة والفسد واخراج الدم مع خوف الضعف
 والظاهر جريانه في كل فعل يوجب منه غلبه لضعف ومنها
 ترك الحمل والصعوط والتقطير بالاذن وان انفصلت
 الى الجوف اتفاقا فانها مكروه والصعوط والتقطير والكحل
 الذي فيه مصل او يصل طعم الى الخلق كراهته شديده
 ومنها ترك السواك بالعود الرطب اصاله فانه مكروه وربما
 الحاق الحق به الرطب بالعارض ومنها ترك شم الرمان
 وهو كل نبت طيب ولا سيما الزجيس وتخصيصه بما يسمى
 ربحا

وما كان الخوف يقتضيه من غير ما يندرج به

ربحا ناعرا فغير بعيد والمسند وكل ذي راحة شديدة
 فيها مكروهه وما عد ذلك مستحب كما سبق ومنها الجلاء ترك
 الرقيق اذا اجتمع في غير كنية او كان فيه طعم فانه مكروه
 ومنها ترك ابداع الرطوبات الخارجة من الصدر والبالا
 من الدماغ والاعضاء كراهته ومنها ترك ابداع الرطوبات
 العارضه للرقيق حتى يصبق ثلاث مرار ومنها ان لا يبادر
 الى الافطار بمجرد منقطة الغروب حيث يكون في الساء
 علة وان جاز ذلك لوجود العلة ومنها ان يتجنب ما
 منه الاول الى فساد الصيام كمداعمة النساء وضيق
 المطعومات والمشروبات ونحو ذلك ومنها ترك اظهار الصيام
 الخوف من الريا والعجب ونحوهما مما يفسد العمل او ينقص
 ثوابه ومنها ترك دخول الامرئة الى الماء حتى يصفى
 لئلا يحمّل به وفي الحاق الخنثى ومسوح الذكر بها حقل وا
 لحاق المائعات بالماء وجبه والمانع عن الدخول الى باطن
 الفرج رافع للكرامة وجلوسها في الماء شديدا وركبها
 الدبر فيه اولى ومنها ترك لبس شرب المبلول ومع العف
 لحاق الكراهة والحاق لا الحاق به قوي وليس في الماء على

اليدين والرأس كراهية وفي الحياق وضع الخزقة المبلولة
 على بعض البدن قوتها ومنها ترك الاحتقان بالجماميد
 بل مطلقا اذ لا شيء في الدبر والفرج وكذا مطلقا المنا
 قد مع خوف دخول الجوف ومنها ترك النظر بشهوة
 واللمس والتقبيل والنفث واللامسة مطبقا ومنها ترك
 معاشرت السفهاء وحضور مجالس لباطلين والهدر فلاه
 يجعل يوم صوم كيوم فطره بل يكون على افضل الاحوال
 من كل وجه ومنها ترك السفار العارض قوي دينوي
 كحفظ مال ونحوه واخره كاستقبال مؤمن وتسييره
 او زيارة " ... او بالحق الائمة ونحو ذلك في شهر رمضان
 الى ثلاثه وعشرين من من في رخص فيه المباح الثالث في
 نظم وهي قسمة الاول شرطا للوجوب وعلى مواعيد
 البلوغ فلا يجب كغيره من العبادات على غير البالغ ويعلم بخروج
 ج الميت في نوم او يقضه من الفرج من الذكر والاناث
 وينتاق الشعر الخشن على العانة في القسمين ايضمه وبالغير
 وهو بالذكر بلوغ خمسة عشر سنة تامه وفي الاناث تسع سنين
 تامات والخشيش المشكل في العدد كالتجمل وفي العلامتين الاخر
 خبرتين الحصول في المكانين متفقين او مختلفين ولو حصلت
 في محل وغيرهما في الاخر كالحيض والمني فكذلك بالحيض والحمل
 للنساء

ووجه

للفساق

او ما اعتد منه ولو قيل
 بالاكفاء نحو الخروج من
 نحو التولد المني والازالة
 لم يكن بعدل فانه يجهل

يعبره

لنساء وقد يعلم البلوغ باجماع امرته تفيد العلم كتابا الشعر على
 العارض وموضع الشارب والصدر والبطن والظهر والاذن
 والانف والابط وضمها وظهور الرجة الكريمة الدال على الحيوة
 تحت الاباط وفي اصول الانخاذ ونحوها وشدة الرغبة في الجماع
 وقوة انتصاب الذكر وغلضت لصوت ونزول المذي عند
 الملاعبة ونحوها فانها العقل فلا يجب على نيك المجنون ^{المطبق}
 مطلقا ولا الدور في حال عروضة نالها السلامة من المرض ^{مخرج}
 المضار التي يخاف منها على نفس محرمه او عذبة مسهر او من تلف
 تكفي في يجب حفظه او منقمة لا تتحمل ونحو ذلك رابعها
 الطهارة من دم الحيض والنفاس فاسمها السلامة من الاغناء
 الغالب على العقل ولو كان العوض في الاقسام الادبوع اختيا
 ريا عوقب على الفعل بعد تعلوق الوجوب وقطط الوجوب
 سادسها الخلو من السفار الموجب للقصر في المصلوات عدا ما استثنى منه
 كصوم البدل في طهر من الحج وصوم الحاجة في المدينة او قنطرة
 الافاض من عرقا قبل الغروب واما ما لم يوجب القصر كصوم
 المقيم عشرة ايام والعاصي مبصر او كبير السفار ^{ينقض}
 حكمه باقامة والتدبر ثلاثين يوما تامه بحكم الاقامة

اموات

فكان حضوره الخارج بعد الزوال من محل الصوم والداخل قبله مسكاً
 بصوم وان قهر صلواته ومواضع التحجير مقصوره على الصلوة
 وتفصيل الحال سبق في كتاب الصلوة سابعها ان لا يكون
 موضع قليله للدين او شئ او شئ او ذاعطاش وهو ذاك
 لا يرد صاحب فاته لا يجب عليه الصوم وان عكسوا من وجه
 تفصيل الحال انشا والله القسم الثاني في شروط الصحة وهي
 امور اولها ما من شرط الوجوب على مثل الشئ
 والشيء وما الحق بها والما من غير البالغ عبادته
 صحاحته على الاصح ثانياً انهما الايمان فلا يمتنع من غير المؤمنين
 مسلماً كان او لا وسقوط القضاء عنه اذا استبصر لطف الايمان
 والصحة ثالثاً ان لا يكون في شهر رمضان من غيره ولا في وقت
 معين لغير فلو صام لغيره رابعاً ان لا يكون في وقت من قضا شهر
 رمضان في غير الاجارة لمن اراد صوم التذنب والافوك حقوق
 مطلق التحمل بها خامساً المحل متسع له على وفق ارادة
 الشارع فلو شرع في صوم تنابع الشهرين في وقت لا يسلم له
 شهر وميعوم بطر سادساً النية وتحقق يكون الباعث
 عليه هو الله لانه اقمه والقرب اليه قرب الوجيم من
 الغلمان

الاولى

موضع

والقول يكشف
الصحة

ان يكون

الغلمان الى السلطان او الى ربه ورضوانه وغفرانه او خوفاً من
 سخطه او شكر النعمة السابقة او حباً للنعمة اللاحقة في الدنيا والآخرة
 او دفعاً لعقوبات الدنيا والآخرة او حياء منهم او قضاء ما
 يلزم العبد من خدمة المعبود او للمركب منها وتختلف مراتبها
 بخلاف المقصود وهي روح العمل فلو خلا منها كان بذلاً
 روح وقد ورد عليها الحث في القرآن المجيد قال انكروا
 امروا باليعبدوا الله مخلصين له الدين وورد في منوا
 ترازوا باعز النعم انما الاعمال بالنيات فتوقف الصوم عليها
 بل سائر العبادات من المعلومات وهي بالشرعية او من
 الشرعية وفيما اجاز الاقل لا يشترط فيها نية الوجه
 من الوجوب والتذنب ونحوها ولا صفة القضاء والاداء والاضا
 له والعمل فلو لم ينوئها او نوى شيئاً منها في محل ضده على
 وجه لا ينافي التعيين ولا يقتضي تغيير النوع صح وكذا لو نوى
 صفة خارج صح فلو لم ينوئها التذنب عوقب ولا فاد نعم
 لو توقف التعيين على شئ منها او من غيرها لم يمتب نية ما
 لترديد بين الفعل وعدم نفيها اما كان لاحتمال طرق
 العارض من حيف او سفر ونحوها وكذا لو نوى دين غير

دين

في الصوم ولا يخرج في نيات الصوم الواجبة على شراها من العيش على الصوم
 وينتبه وسائر العبادات وينتبه ببلوغ تسع سنين اذا كان ذكرا
 وقيل سبع سنين وروي اذا طاق صوم ثلاثة ايام متتابعين
 بالصوم وفي الاثنى عشر بلوغ سبع سنين في وجه قوي والظاهر
 ان الحال يختلف باختلاف القوة والضعف والتميز وغيره فيختلف
 الحال باختلاف قابلية الاطفال احادي عشرها يمتنع العاجز
 من الاطفال من اتمام الالام بصيام بعضها نصفها او ثلثها
 او اقل او اكثر على حسب ما يطيق ويقتن نيت الصوم في
 ثلثي عشرها نيت لآخرها في ثلثي الاول ولم يطعم ولم يفطر
 شيئا مفيدا للصوم حين وروده الى دون محل الترجيح فتصح
 حينئذ ان لا يشترط كذا كل من اذن له في نية اثناء النهار نية
 فيه الدعوى في الصيام ويجوز له صوم يوم تام ثالث عشرها
 لو نوى صوما لم يكن عليه قضاءه عطائي الاجر عليه وان
 يكن صحيحا بالنية التي رابع عشرها الوضوء الى نية الصوم
 في نية الوضوء في نية الصلاة في نية الوضوء في نية الصلاة
 والاصل في ذلك فلا بأس ولو كانا أصليين فالأقوى في صحة ولو
 اختص لمباح بالأصالة او كما يجوز ما لا خلاف في البطالة من

في الصوم ولا يخرج في نيات الصوم الواجبة على شراها من العيش على الصوم

من الصوم
 ١١

من الصوم وجب عليه الشك بقيت النية والاسيا في محله انما هو
 لا يجب عليه النية لانه ليس بصوم سادس عشرها مظنة طهر العارض بل لا بد
 من تجديد ما بعد الزوال سابع عشرها الامتناع من الدنيا في اللذة في اشياء
 الاكل والجماع ونحوهما من مقدمات الصوم ثامن عشرها يحل نية الجماع
 في الصوم فلا حاجة الى التفصيل فيما يمكث عنه فيكفي نية الامتناع
 عن المخطات اجالا سابع عشرها الاحابة في نية الصوم الى معرفة حقيقة
 من كونه الشوطير او الكف فيكون وجوديا او الترتيب المشروط فيكون
 عدليا بل يكفي لاجال العشرة الاحابة الى تجديد ما اذا عطل
 المخطات بحيث لا يفيد الصوم كاجماع شهر أو نحوه الحاد
 والعشرون تكرير نية يوكدها فلو نوى ونسى ثم نوى لم يكن
 عليه بأس ولو نوى الامتناع بعد نية المجموع بقصد التعقيد
 فقد كذا لنية الثاني والعشرون دخلا العجب في اثناء الصوم او
 من الاعمال رافع للصوم دون النية وفي بعض الاخبار ما يدل
 على انه مفسد وليس يبعد الثالث والعشرون نية الخوف والار
 ان كانت على وجه المحذور من الحقيقة في الدفع والفتح مع جوار
 الارض والسماء اطلت العدل وان كان المخرج من الوضوء الى تفصيل
 المأمور فلا بأس بها وعليه يفرق في بعض القضايا ويطلق مجازا

في الصوم ولا يخرج في نيات الصوم الواجبة على شراها من العيش على الصوم

في الصوم ولا يخرج في نيات الصوم الواجبة على شراها من العيش على الصوم

الموت والرجاء وقد لاحظ امره كان العمل بالثمة الرابع والعشرون من
اغسل الجنابة وكان عليه صوم واجب موسعاً كان او مضيقاً وا
مكنه الصوم نهاراً فنوى الوجوب في الليل لغسل جنابته ولو لم يقدر
نهاراً ولم يكن عليه شروط من نوى التذنب سابعها اذن ذلك والزوج
مطلقاً وعدم منع الوالدين في صوم التطوع ولا توقف في الواجب
الموسع على الأقوى والمحافظة على الاحتياط خصوصاً في العبد
ثم انها اخذت من الفقهاء لما مؤيد المجتهد الخ في كل حكم نظرياً اما
اقتدوا بآيات فلا تحتاج الى تقليد تاسعها ان لا يكون باعثاً
على تعدد حدود الشرع فقد بلغنا ان بعض الصائمين يؤ
ذبي المسلمين يخرجهم عن الشعور فيقع في الحذور والعز غير
مقدور والله اعلم بما يقابل الامور المحال الرابع في موانعهم
مقداتهم ومفطراتهم ووجوبها ولها وثانيتها الاكل والشرب
المعتاد وغيره على نحو المعتاد وغيره من غير فرق بين الطعام
والشراب والجمادات والذباب بالغ في القلة او لا مقدراً يا
المضيق ولا جاهلاً بالحكم او عالماً غير ان ما وقع بين الفقهاء
ومقلد به لا يجب تذكركم ان تبدل الاجتهاد ويقع صوم ثلث
منه وان لم يتنجس المفطرات سوى تاسع غسل الجناب كما سيأتي

بيان ولو شئ من نوع الصوم فقطه نذبا فذكر وجوبه بعد الألفاظ بطل
ومن شك في صومه فكان لنا فيه وطريق الاحتياط واضح ويحقق
ايضا المكروه المسلوب بالاختيار ومن سقطت ذبياته او شئ في
جوفه من حيث لا يدركه ويفسد مع الخوف وبقاء الاختيار كما
التقى على نفس او عرض او مال محرم ويلزم الاقتصار على
ما يندفع به الضرر ولا يجب الانصاف عن محل النية الا غيره
ومع الامكان على اشكال وصاحبهما ادري بها ومن اضطر
الى المفطر جلب قوفه في الحرب اللازم للدفاع ونحوه او الحفظ
نفس محرم او مال مضر فواته ونحو ذلك فسد صومه ولا
ثم والعليك ومضغ الطعام وذوق المرق والسعوط والتقد
والكل من دون قصد دخول الجوف لا بأس به ولو دخل
تفقا على الأقوى ولو تمضمض في وضوء او وضوء اخر
اقبلوا فدخل الماء جوفه فسد صومه ولو توضأ للصلاة قد
دخل فلا بأس به والقضاء في وضوء التأفلة احوط وبقاء الزطوة
غير ضار ولكن يستحب ان يسبق ثلاث مرات كما مر ولو اكل ناسبا
فقط فسد صومه فاكل عامدا بطل صومه وما ارتفع من المعنة ولم
يبلغ قضا الغم فلا بأس به دون ما يبلغ قضا يغفر باستلزامه وما

وجود بعد الاطوار بط
نقاط واضح ويحق
فقط في ايام اوشع في
ن وبقاء الاختيار كما
يلزم للاقتضار على

مما جئتكم به بقية الصوم
المع فيه فلا قرب لكم
مع الامكان م سلمه
نظري في كل ما اريد منكم
ولم ينظر في امره السيد والله اعلم

تتدر من التبعات أو حصل في فضاء الفم أو خرج من الصدر من الرطوبات
المتلو تزدحم فلا بأس بها ما لم يتلحقها من خارج الفم وأما ما كان من
خارج فمك في الأسنان حتى خرج إلى فضاء الفم أو تحت اللسان أو
من غير الرطوبات كالحم أو السن أو نحوها فابتلع عذرا أفسد ولو مص
أحد الزوجين لسان الآخر فابتلع ريقه ففسد صومهما ^{حاشا}
ط في غير العمد وجه وما خرج من المعدة إلى الخلق قبل البلوغ إلى
فضاء الفم فلا بأس بابتلاعه وكذا المشكوك في بلوغه ونفسه
ببلوغ المفسد من الفم إلى الجوف بل إلى أقصى الخلق وأما الخارج
من المعدة فإن وصل فضاء الفم غفلة أو قهرا وجبا خافه
ومع الدخول عمدا يفسد ولو دخل شيئا في الجوف فقام من غير
افسد حتى لو دخل استأفل وبقي العالي فأخرج مجزئ العالي
من حينه لم يبريق فساد الصوم ولو دخل سحوا أو قهرا
أخرج استأفل ما لم يدخل في اسم اليع ولو دخل في اسم اليع الداخل
والخارج على حالهما أو فعلا إن أمكن وإن دار بينهما إدخال
الخارج والي قد تم اليع والأحوط القضاء ومجرى الطعام من ^{خلاوة}
أو من مرة أو غيره لا يفسد إلا أن يقتصر بوصول بعض الأجزاء
إلى الجوف ولا فرق بين الدخول من غير المنافذ المعروفة كقفنة
ونحوها

الضم

ونحوها غير مفسد ولا خطية باستعمال المفطر قبل العلم ببلوغ الفم ولو وقع النقص
القائم مقام العلم باقسامه ما لم تكن في السماء علة فيقوم النقص مقامه
فإن صادف طلوع الفجر ولم يكن مختبرا بنفسه بطل مطلقا ومع الإ
ختيار يصح في الواجب المعين فقط والأحوط الحاق خبر العادلين بل
العادل الواحد بالعلم ولو قطع بالغروب أو ظن وبالنسبة علمه ولا ط
يق له العلم فأفطر عمدا بظن هو الشرع من فظن الخلاف مفق
صومه والأحوط القضاء ولو أفطر ^{المسحوق} عمدا بالظن العجز ^{المسحوق}
ثم مطلقا يتقي مع الخطأ ولو شك في حصول أصل المفسد أو في أنه
قبل طلوع الفجر أو بعده أو في أيام أفطرها أفطرها قبل البلوغ أو بعده أو حال
الجنون أو الإفاقة أو حال الأغا أو الصحو واستمر على الشك فلا قضا
عليه ولا فرق في ذلك كله بين أقسام القيام وأقسام المفطر ^{بطل}
المستثناة ^{بطل} فالشها وصلا النبا الغليظ إلى الجوف بأبصار الدم أو
بالغث عليه من غير فرق بين غبار التراب والدقيق والنورة ونحوها
دون ما يعصم الهواء من دون قصد ودون القفنة منه ودون
التراب والنجس مطلقا والأحوط تجنب الغليظ منها ولا يلزم
سد الفم ولا لف من غير الخوص ولا يلزم كما تمجدته بكس أو
نسفا أو قلب طعما أو حفرا من ونحوها ومع الشك في القه

هذا هو الوجه في ما ذكره من أن المفسد إذا دخل في اسم اليع ولو دخل في اسم اليع الداخل

واشتد في الغسل يرتفع المنع ووصول الخلق بمنزلة وصوله
 الى الجوف وخروج آثار الغار بنخامه وبصاقه لا يبعث على فساد
 ولا يعل على غلظه اذ قد يحصل من استمرار الخفيف ولو خرج
 الى فضاء الفم يهتبه الطير فاستلعم ثم وافسد صوم من استلعم
 النخامة والبصاق من خارج الفم رابعها الارتعاس عمدا وهو
 مفيد للصوم باقسامه ويحصل بغير الرأس تمامه وخروج
 الشعر وحده من الماء لا ينافي صدق النقام مما يستحقه من الماء فلا ينافي
 بالافاضة ولو مع كثرة الماء وانما استد المنافذ وادخال الرأس في
 ما يمنع من وصول الماء اليه فلا يرفع حكم الغسل ولا فرق بين الاستلعم
 به حال الصوم واستدامته ولو تعمد الرأس في صوم واجب عين بطل
 صومه وغسله ولو نوى كمال الأخراج قويته تحت الغسل وفيه
 يبطل الصوم وحده والتأنيبي لا يفسد صومه ولا يغسله نعم
 لو ذكر بعد ترس ولم يبادر الى الخروج يبطل صومه لا غسله
 هذا اذا نوى الغسل حال الرقاس ولو نواه حين الملك في الغسل
 يبطل غسله بضم ولو نواه حين الأخراج قويته الصحة وان
 يبطل الصوم وان توقف اخرج نفسه من تحتها او مال محرم عليه
 انما افسد الصوم من غير ان ثم وضع الغسل وجب من اوشى
 في ما به

والماء لا يفسد صومه ولا يغسله نعم
 ولو نوى كمال الأخراج قويته تحت الغسل وفيه
 يبطل الصوم وحده والتأنيبي لا يفسد صومه ولا يغسله نعم
 لو ذكر بعد ترس ولم يبادر الى الخروج يبطل صومه لا غسله
 هذا اذا نوى الغسل حال الرقاس ولو نواه حين الملك في الغسل
 يبطل غسله بضم ولو نواه حين الأخراج قويته الصحة وان
 يبطل الصوم وان توقف اخرج نفسه من تحتها او مال محرم عليه
 انما افسد الصوم من غير ان ثم وضع الغسل وجب من اوشى
 في ما به

في ما به نعم غصبة ناسيا للصوم فتح صومه ويبطل غسله ولا فرق
 بين الغسل دفعة واحدة وتدرجاً الى جميع الأجزاء الى حصول تمام تحت
 الماء حيناً ولو اقتص على ادخال بعضه فلا مانع وان كان ما قبله
 من المناقذ ويقوى عدم ادخال بعض المائعات في حكم الرقاس
 الا ما كان من المياه المتصافيه ونحوها في وجه قوي ولو شك
 في دخول تمام الرأس بنى على صحة صومه ولو خبره عدة او عدلاً
 بدخوله بالنظام قوي بطلان الصوم وذو الأسير يبطل غسله
 معاً لم يكن احدهما زائداً فيكون المدار على الأصل وطريق الاحتياط
 اسلم وما كان منه عن نسيان او قهراً وسقوط من غير اختيار
 او لقاء نفسه للعلم ان الألقاء لا يسبب نغاس الرأس بالماء
 لا يبعث على فساد خامسها الفع عند اختياره ولو خرج من غير
 قصد فلا بأس به ولو كان عن ضرورة فلا ثم عليه ولكن
 مفسد للصوم والمدار على ما يستحقه قياساً فليس منه على الظاهر
 اخراج المحصقات والنزاة والخط وبعض الحيوان في وجه
 قوي ولو ادخل المفسوم في جوفه ليلك فوجد عليه قيم
 لغار فقاراً ففسد صومه وكذا ان لم يفعل وجه قوي ولو
 احس به فامتنع حبس من غير عسر وجب وان اطلق ففسد صومه

باقى
 الأثر

ولو خرج الى حفرة الرق فترقه فسد صومهم ولو رجع من دون اختيار
 لم يفسد وكذا وصل اقصى الخلق فترقه قبل الخروج الى الفم فليس فيه شيء مع
 التعمد واليقين والاختيار والاضطرار سادسها الحقن بما انتهى
 اعتقاداً عرفاً بالمانع مع تسميته مانعاً عرفاً وهو مع العمد والاختيار
 مفسد للصوم باقياً ولو صبت من غير الذبح من قبل الرجل
 او المرأة او جرح او قرح او طعن او احرق باختياره وان طعن
 ما بين المشكوك في ميعاده او داخل الدماء بالحقن واخرجه
 بهما من غير صتب او صتب بالآلة او يد ونحو ذلك في المحل او فاعلها
 او مسلوب الاختيار فلا بأس ولا فرق في الافساد بين الدماء
 واء وغيره مع الايقان الجوفي ولا بين الواصل بالآلة وبغيرها
 ولا بين القليل والكثير والمدار على حال الصاب فلو ادخل الالم قبل
 الصبح وصبت بعده فسد صومهم وبالعكس ويعرف المانع بوضع
 جامد فيه واخرجه فان لم يتقاض فهو جامد ولو شئى ففت
 النعنع وذكر اخرج المانع مع الامكان ولا اله فسد صومهم
 ولا بأس مع عدم الامكان والتضرع بالمعان وعدمه على ابتداء
 الحصول في المحل فلو وصل الجوفي ما بين غير مظل الصوم بخلاف
 ما لو وصل جامداً فباع وبعت في الحاقن في الوصول والرجوع في

الميعان
 فسد

بالعكس

والميعان وخلافهما وان لم يكن عدلاً حيث لا يعلم كذب في وجه قوي
 سابعها الجناب مع العمد والاختيار اما بانزال المني بذلك او خصه
 او ملاعبه او غير ذلك او بالجماع قبلاً او دبراً من ذكر وانثى انساناً
 او حيواناً حتى اوميت مع الانزال وعدمه مع غيبته الخفيف او قد
 من مقطوعها فاعلاً او مفعولاً ولا فساد مع الضمان والقهر
 المانع عن الاختيار والشك في اصله او في غيبته الخفيف
 والامكان في غير الفرجين بلا انزال وادخال غير الذكر من
 وغيره وادخال الذكر البطل الصغير قبل تسوه على اشكال ولو
 ارتفع القهر او الضمان او طلع الصبح بعد ادخاله فترغم فلا بأس
 ولو ترخا فسد الصوم ولو طعن برغم غير الفرج فدخل فيه
 من غير قصد فلا شيء عليه ولا فرق بين دخول الذكر
 ملفوفاً او مكشوفاً منتصباً او ملتويّاً داخل نفسه او
 بجسده فان الجميع مفسد ومن مفسد دون المساحقة
 ونحوها مع عدم الانزال وقبل الاستبراء وان وجب الفضل
 مع العلم في الخروج والشك في الخارج من الرطوبة ولا مانع من
 الاستبراء للمني في فمها والصوم ومن تحرك منبه للمني
 وامكنه حبسه لم يفسد صومه فان الفرج من خارج مثله

الذبح بعد المني في الجوف
 لا بأس

من حيث

الدماء

تراعى

والرجوع بالاشكال في خروج المني
 ولو بعد الانزال

والضم

من غير قصد فإن كان بعد فعل ما تقتضي العادة بخروج يديه
 فكأنهما صدر من غير فرق بين النظر واللمس والتقبيل وغيرها ولا
 فلا ولا أحوط البناء على الفساد مع خروج مطلقاً فيما عدا ذلك
 من اللمس والقلم والتقبيل ونحوها ولا سيما من المحرم منها وخروج
 يديه من فرج الأيمرية لا يوجب غسل ولا افطاراً وإنما البقاء
 على الجنابة عند اختاراً حتى يطلع الفجر ومنه أحداث سببها
 في وقت لا يسهل الغسل بعد حصوله والنوم نأوياً في عدم الغسل
 أو متردداً فيه على تردد وكذا النوم مسبقاً بالنوم مسبقاً
 بالجنابة عازماً على الغسل أو لا وقضاء العادة بعدم اليقظ
 عن عدم النوم والنيان هنا كالولد في لزوم القضاء والجهل
 بالحكم في جميع الأقسام كالعيد في لزوم القضاء مع عدم
 الشك في حاله ومعه كالعبد في لزوم الكفارة ايضاً والحكم
 ما في جميع أقسام الصوم سوى صور التطوع على الاحتياط
 ومطلقاً لأصباح في العدم ويخرج مفسد في الواجب الموعود
 ذلك المتمتع مع فقد الماء حتى يصبح كمن ترك الغسل والمحو
 بل يجب بقائه معه مطلقاً حتى يصبح فيه وفي كل ما يصح فيه
 الصوم بالقيام عوضاً عن الغسل ولو يقف بعد الصبح
 غلباً

فيطلق في الموضع ويصحب
 والسند به كالم

مختلفاً فإن علم سبق الجنابة على طلوع الفجر يوجب الجنابة في حكم
 البقاء جنباً عنه متعمداً حتى يصبح ولا فهو كمن اجنب بالنهار من ذك
 إلا عذراً فلا يفرق فيه بين الموضع وغيره ولو جامع في وقت الفسق من
 الغسل أو أخر الغسل عند احتياض الوقت عنه ثم باتم صومه ولو
 شيء عليه والأحوط القضاء والكفارة ولا يجب إبدار حتى من احتمل
 بالنهار وأخره لبعض الأعداء وإن كان أحوط وغيره ولو بالجنابة
 لعدم الخطورة والشك ثم ظهر أصباحه بها لا شيء عليه في
 المعين فقط ولو شك في يوم أصبح به جنباً في ما مضى في أنه هل
 كان مما يفسد الأصباح جنباً أولاً وإنه هل كان عن عدم يقظ
 في محله أولاً وإنه صادف الفجر أولاً على الصحة وإنه هل كان
 مما يجب قضاءه أولاً على عدم وجوبه وكذا الحال في جميع
 المفطرات في جميع ضروب القيام تأسيها بقاؤه على حدث
 الحيض بعد النقاء حتى يصبح مع العدم والاختياراً ما
 يترك الغسل والقيام في محله وفي الواجب الموعود لا يفرق
 بين العدم وغيره وفي أيدي وفي التطوع لا بأس به مطلقاً والفرق
 بين التوبة الواحدة للعازم على الغسل والنومين هذا
 والقول بأنه لصحة فيها معاوجم ولو حصل النقاء حينئذ

يوم حصة الغسل او بدله واشتغلت بالغلل او بدله في وقت
 فظن سعة لم ففاجئها الصبح او لم تعلم بقائها في الغلل حتى
 دخل النهار صبح صومها المعين والمندوب دون الواجب الموسع
 والنوم مع العزم على عدم الغسل او التردد بحكم عامد التردد ولا
 يجب البقاء على من جاز تأخيرا عنها الى انها لبعض الأعداء وان كان
 الأحوط ذلك مع التطبيق في وقت عن الغسل وامكان
 التيمم يتعين اليهم والأحوط بقايتها متيقضا الى الصبح بل
 يجب كما في بقاء الجنابة عاشرها البقاء على حدث النفس
 بعد النقاء حتى يصبح مع العهد والاختيار ما يات من الغسل
 او التيمم في محله والأحكام السابقة في الحيف جارية هنا لأن
 دم النقايس في الحيف واحدة بالحقيقة وفي جميع الأحكام
 سواء استثنى وليس هذا منها حادثة عشرها ترك المتخاض
 التي يلزمها الغسل لصلواتها النهارية ما يلزمها من الأ
 غسل لها كلاً او بعضاً وفي توقف صورتها على فعل الوضوء
 قبل الأفعال وما يلزمها من فرائض الصلوات وجه والأوجه
 خلافه ولا توقف على وضوءات من يلزمها الوضوءات فقط
 وتفصل الحال انها ان استمر بها الدم القليل الذي لا ينقب

القطنة

القطنة تمام النهار لم يتوقف على شيء اذ ليس عليها سوى الوضوء
 لكل واحدة من الصلوات وان استمر الدم المتوسط الشاقب غير
 السائل توقف الصوم على غسل واحد اذ لا غسل عليها مع الو
 ضوء الا لصلوات الصبح وليس لما في الصلوات سوى الوضوء
 وان استمر الشاقب لسائل توقف صومها على غسلين غسل

للصبح واخر قبل الظهرين والأحوط مراراً غسل العشاءين

ويلزم الغسل للأنقطاع كما يلزم للأستمرار ومتى حدثت

صفة توجب لغسل في انشاء النهار بابدل ودم او تغير

صفة غير موجبة الى صفة موجبة لزم الغسل قبل الصلوات

الباقية ففي المتوسط والكثيره ان سبق الظهرين غسل

للظهرين والأحوط مراراً غسل العشاءين ولو انتقلت

الوسطى بعد صلوات الصبح الى الكبر كان عليها باضافة

الأول غسلان والظاهر عدم وجوب غسل صلوات الصبح

عليه والاحتياط فيه ولا يتوقف صوم اليوم الا في غسل

العشاءين فليكن الماضية ولا المتقدمة على اشكال ولو شك

في وجوب الغسل فلا وجوب ولا فائز عدم وجوب البحث

ولا شيء على التيمم للاستحاضة والمصنوع والمجبور على

ان كان لا انقطاع نهاراً او
 الاحوط مراراً غسل
 ان كان لا انقطاع نهاراً او
 الاحوط مراراً غسل
 ان كان لا انقطاع نهاراً او
 الاحوط مراراً غسل
 ان كان لا انقطاع نهاراً او
 الاحوط مراراً غسل

عدم الفصل والمختلص لها الاعن عدم ويفسد صوم جاهلنا لكم
 والثاني عازم على عدمه او مترددة وفي جري حكم التوهم
 مع العزم على الفصل كما في الجنبه من الفرق بين الواحدة وا
 متعدده وجه القول بالاختصاص مطلقا صحت ومؤخره صلوات
 الصبح عذرا الى طلوع الشمس لوانت بالفصل قبلها صحت
 على الحال والفاقد لها نقصيره في ترك التتم بدل الفصل
 كنقصير تارك الفصل ولا توقف للصوم على غسل مما عدى
 الاغسال المذكوره كفصل مثل الموتى فان حدث المتر لا يمنع
 الا ما يمنع الحديث الأصغر فلو صام الناس من غير غسل
 فلا بأس عليهم ثاني عشرها تعذر الكذب على الله ورسوله
 او احد الأئمة الاثنى عشر عدا والخاف الزعماء عليهم السلام احو
 في نسبة الأحكام الشرعية مستفادة من قول او فعل جاهلا
 بالحكم او عالما به دون من عداهم من الأنبياء والأوصياء و
 دون الأمور العادية والطبيعية والاحتياطي في تسوية
 الحكم اليها والى القضاء والفشوف ولو نقل قول الكاه
 ذب عليهم او قصدا لهم لا وقصدا للكذب فينا صدقا او
 الصدق ضمان كذبا او افاد المعنى بفعل او تقرير وكان

ص

فاما الصوم

فاما الصوم او مجبورا او في مقام تقية او دون البوق فلا
 فساد وطريق الاحتياط غير خفي اما لو حدث بحكم صادق
 ثم قال كذبت او كاذب فقال صدقت واخرج الخبر الكاذب الى
 الأنثاء بعهد او يمين ونحوها واخبر بخبر عن امام مسند في
 واسطة او كذب ليدفع اليها ما اخبرت به المباح صلا
 واخبر صادقا في الليل فقال في النهار خبره ذلك كذب أو سلم
 سأل هل قال النبي كذا فقال نعم في مقام الأول في مقام نفي
 او افاد المعنى بإشارة او كتابة ترتيب الفساد ولا فرق بين
 اقسام الصيام ولابن القلقاين نعم يشترط فيه فعل الا
 فهمام فلو تكلم بالبحر غير موجبة خطابه الى احد او مرجعها الى
 من لا يفهم معنى الخطاب فلا فساد ثالث عشرها خروج دم ه
 الحيض ولو قطرة منه قبل الغروب بدقيقه بعلاج وبدونه
 مع العلم والمجهل والتذكر والنسيان وفي جميع الأحوال رابع
 عشرها خروج دم النقاس على حدود الحيض بل هو من الحيض
 فتجوز فيه تلك التفصيل خامس عشرها التفرج خارجا عن المجل
 الترخيص قبل الزوال مع الوصول الى مكان يجوز فيه تفصيل
 الصلوات ولا حوط مره فان محل الترخيص في الأقطار لمن تردد

مرجها

في أثناء المسافة ثم عزم وإن كان الاكتفاء بالقرب في الأرض
بعد العزم أقوى وكذا الحال في كل من فارق أسباً من سفينة أو
دواب أو معصية أو تجارة أو سحابة أو بياض زلزلة وأما
في الوطن وثقة الإقامة فلا تأمل ثم اعتبره وكذا الأحوط مراعاة
القيام وبعد تهاون مقدار محل الترخيص للتراجع إلى سفينة أو دابة
وتحذرك والحكم بوجوب الأفضل في السفر جار في جميع
اقسام الصوم ما عداك صوم ثلاثة أيام للحاجة في المدينة وصوم
ثلاثة أيام بدل للهدى وصوم ثمانية عشر يوماً بدل البدن
للمخارج من عرفه قبل الغروب وصوم الداخل إلى محل التمام
قبل الزوال ولم يكن أنى ببعض المفطرات والأقوى عدم
الفرق بين صوم التطوع والمندور سفر أو حضر وفيها
سادس عشرها حدوث المرض الظاهر مرض معتدله
القيام بزيادة أو بطء أو تبقيح صورة أو تحوذلك ما ج
عشرها عروضة سبب الخوف على محرم من نفسا وغيرها من
جوع أو عطش أو تقيت أو خوف على مال من نقدا وجنس
أو جمع زلزلة أو ثمة يضارها الحاج لم وتحذرك ثامن عشرها
عروض الجنون في أثناء اليوم ولو قبل الغروب بجزء ما من
الزمان

الأقوى عدم التفرقة بين الصوم والحكم
الأحوط عدم التفرقة بين الصوم والحكم
الوجوب على

الزمان بما يصح جنونا على قادن الخلد وقلة الفطانية وزيادة
العزة تاسع عشرها عروضة الأغناء بعلاج وبدونه في أي جن
كان من اجزاء اليوم والأحوط القضاء والكفاية في ذي العلاج
في كل مفسد الشرعية من اغناء وجنس وغيرها العشرين
وضد الردية عن الإسلام أو الإيمان بانكار أصل وجوده
أو انكار ضروري كصومهم رمضان ونحوه أو شيا منيهم أو
احد الأئمة أو الزهراء ع ونحو ذلك الحادي والعشرون
منع السيد عبد الزوج وجنته والوالدين ولدهما عن
صوم التطوع بعد الدخول فيه بعد الأذن منهم والحاق القبا
الموسع به قوي والأقوى خلافه ولو أن قوله بعد المنع فالقضاء
بأن الثاني والعشرون عروضة فابعض الواجب كتحصيله
نفقة العيال أو ما يقضي الدين مع مطالب الغريم والمخارج
الواجب ونحوها على رأي والأقوى عدم البحث إلى سبب
انواعه وأقسامه أربعة مندوب ومكروه واجب وحام القسم
الأول المندوب وضروبه كثيرة منها صوم ثلاثة أيام من الشهر
أو خميس ولقرن خمس وأول أربعاء من العشرة التالية
استعمل النبي ص حتى قبضه وقد كان برهمن من الزمان

يصوم حتى يقال لا يفطر ويفطر حتى يقال لا يصوم ثم انتقل
منه الى الصوم الاثنين والخميس ثم الى صوم داود وعمر يوم
ويوم ^{الاحد} ^{الثاني} ان صوم تلك الثلاثة ايام تعدل صوم الدهر
وهي اتي اوصى بها النبي ص عليا ع والتي تذهب ببلايل
القلب هي صومه ووجع الصدر اي وسوسته او حقد من
وعين النبي ص قال لي دخلت الجنة فوجدت اكثر أهلها ثلثة
وهم الغافلون عن الشر العاملين للخير لقائمون ثلاثه
ايام من كل شهر وعن الرضا ع صوم خميس بين اربعين
وفي رواية الي بصيحه علي الاول وهو ع وفي رواية الرضا
وهكذا وعنه ع الخميس بين الاول وبين الاثنين والاربعاء
والخميس وبين ثلثة ايام من كل شهر وفي بعض الاخبار اعتبار
الاول مع تقبل الخميس الآخر باق الخميس من اخر الشهر
وروي مطبق الخميس والاربعاء في الاغصان الثلاثة تفطر في
الدروس والاول شهر واطهر ومنها صوم ايام البيض
من كل شهر اثنان عشر والاربع عشر والخامس عشر وميت
ه بيضا لياض ليا ليا ادم ع بعد سواده
لنهم الاول وزوال الشواذ ثلثا في كل يوم منها ثلثة ^{النهم} ^{فمن} ^{في}

وعن الصادق

صيام

قال يعقوب

انه قال يعقوب عليه السلام من صام الايام البيض ^{الثلث} ^{الثاني} ^{الثالث} عشر
لاربع عشر والخامس عشر كتب الله له بصوم اول يوم صوم عشرة
الاف سنة وبتالي يوم صوم ثلثين حسنة وبتالي يوم صوم
مائة الف سنة ثم قال هذا له ومن عمل ذلك والقول بان
الايام البيض الاربعاء والخميس لا اعتداد به ومنها صوم ثلثة
ايام من الشهر كغفراد وخص في بقدر منها وتأخيرها في
اشهر والى الايام القصار والى الشتاء ومنها صوم ثلثة من
اول الشهر وثلثة من وسطه وثلثة من اخره وكان صوم
سيمان ابن داود ومنها صوم ثلثة ايام للحاجه خصوصا
في المدينة ومنها صوم ثلثة ايام للاستغناء اخرها يوم الاثنين
وقبل يوم الجمعة والاباس به ومنها صيام ثلثة ايام من رجب
الثلث عشر والرابع عشر والخامس عشر عمل ام داود ع ومنها
صوم شهر رجب فعن علي ع رجب شهر رجب وشعبان شهر رجب
الله وشهر رمضان شهر الله وعن الباقر ع من صام يوما من
اوكر رجب او وسطه او اخره اوجب الله له الجنة وحجها
وفي رجبنا يوم القيمة ومن صام يومين منه قيل له استأ
لف العمل فقد غفر الله لك ما مضى وما بقى فاشفع لمن شئت

من مذنبني اخوانك واهل معرفتك ومن صام منه سبعة ايام
 اغلقت عنه ابواب الجنان السبعة ومن صام منه ثمانية فتحت
 له ابواب الجنة الثمانية وفي المجالس ثواب الاعمال عن النبي صلى
 الله عليه وسلم قال رجب شهر من صام منه يوماً واحداً احتساباً استور
 جب رضوان الله الاكبر ومن صام منه يومين لم يصف
 الواصفون ماله عند الله من الكرامة ومن صام منه ثلثة ايام
 جعل الله بينه وبين الناس حجاباً طوله مائة سبعين عاماً
 ومن صام منه اربعة ايام عوفي من البلاد باكتها من الجنون
 والجذام والبرص وفتنة الرجال ومن صام منه خمسة ايام
 كان له حقاً على الله وان يرضيه يوم القيمة ومن صام منه
 ستة ايام خرج من قبره ونوره مائة لا ويبعث من الامنين
 ومن صام منه سبعة ايام غلقت عنه ابواب جهنم سبعة
 ومن صام منه ثمانية ايام فتح الله له بكل يوم باباً الى
 الجنة يدخل من ايها شاء ومن صام منه ثمانية ايام
 خرج من قبره وهو نادم لا اله الا الله ولا يصف وجهه
 وذن الجنة ومن صام منه عشرة ايام جعل الله له جاحين
 اخضرين يطيران بهما كالبرق الحافظان الى الجنان ومن

صام منه امر

صام منها احد عشر يوماً لم يوافق عند الله افضل منه الا من صام
 يتكلم او اذاد عليهم ومن صام منه اثني عشر يوماً كسبوا يوم
 القيمة حليتين خضراوين من سندس ولبندرق ومن صام
 منه ثلثة عشر يوماً وضعت له يوم القيمة مائة من ياقوت
 اخضر في ظل العرش فياكل منها والناس في شدة شدة
 ومن صام منه اربعة عشر يوماً اعطاه الله من الثواب مالا
 عين رأت ولا اذن سمعت ولا خطر على قلب بشر ومن صام
 منه خمسة عشر يوماً وقف يوم القيمة موقف الامنين ومن
 صام منه ستة عشر يوماً كان من اول من يركبون على
 دواب من نور تطيرهم في عرصة الجنان ومن صام منه سبع
 عشر يوماً وضع له على الطراف سبعة الف مصباح
 من نور حتى يهرت تلك المصابيح الى الجنان ومن صام
 منه ثمانية عشر يوماً زاحم ابراهيم الخليل في قبره ومن
 صام منه تسعة عشر يوماً بنى الله له قصر من اللؤلؤ
 الرطب بجذاء قصر ادم وابراهيم ومن صام منه عشرين
 يوماً يكون من عبد الله عشرين الف عام ومن صام منه
 واحد وعشرين يوماً شفع يوم القيمة في مثل ربيعهم ومكر

ومن صام منه اثني وعشرين يوماً ناداه من السماء
 ابنى يا ولي الله بالكرامة العظمى ومن صام منه ثلثة وعشرين
 يوماً نودي من السماء طوبى لك يا عبد الله تعبت قليلاً ونعمت
 طويلاً ومن صام منه اربعة وعشرين يوماً هو عليه
 سكان الموت ويرد من حوض النقيص ومن صام منه خمسة
 وعشرين يوماً فصح من اول الناس دخولاً في جنه عدن
 مع المقيمين ومن صام منه ستة وعشرين يوماً بنى الله له
 مائة قصر يسكنها نساء والناس في الحشا ومن صام منه سبعة
 وعشرين يوماً وسع الله عليه القبر سيرة اربعماية عام
 ومن صام منه ثمانية وعشرين يوماً جعل الله نعم بينه وبين
 النار سبعين خفياً ومن صام منه تسعة وعشرين يوماً
 غفر الله له ولو كان عشاراً ولو كانت امرته فحش سبعين
 ومن صام منه ثلاثين يوماً نادى مناد في السماء يا عبد
 الله قد غفر الله لك ما مضى فاستأنف العمل في ما بقى
 ومنها صوم شعبان فعن الصادق ع من صام اول يوم من
 شعبان وجبت له الجنة البتة ومن صام منه يومين
 نظر الله اليه في كل يوم وليلة في دار الدنيا ودام نظره
 اليه في الجنة

نافع

اليه في الجنة ومن صام منه ثلثة ايام زاد الله في عرشه
 وهو الشهر الذي كان النبي صلياً فظ على صيامه ولم يفل
 عظيم ومنها صوم نصف رجب لوروده بالخصر من بعض
 النصوص ومنها صوم الاثنين والخميس لما روي عن النبي ص
 انه كان يلدوم على صومها برهة من الزمان ومنها صوم
 يوم الجمعة فمن القم على استحباب صومه لأن ثواب العمل فيها
 فيه وروي مزيد تأكيد في صوم الخميس والجمعة في شهر
 حرام ومنها صوم يوم السبت من شهر حرام فمن الذين
 من صام في شهر حرام الخميس والجمعة والسبت كتب الله له
 عبادة ثمانية سنين وما روي من النهي عن صوم يوم
 الاثنين محمول على التقية او مع قصد التبرك كما صنع
 بنو مية والنهي عن افراد الجمعة بالصيام حتى يصوم
 معه غيره محمول على التقية ومنها صوم اول يوم من ذي
 الحجة فعن الكاظم ع ان صوم اول يوم تحب لاصري
 ثمانين شهراً وروى ان صوم كفارة ستين سنة
 وروى كفارة تسعين سنة ومنها صوم شعبان
 من اول ذي الحجة جلد فعن الكاظم ع انها تعدل صوم

ومنها صوم ثامن ذي الحجة
 فمن العدم ان صوم يوم الاثنين
 كفارة سنة

الكلين انه الثاني عشر ضعيف وفي روضة الواعظين
 وروى ان صومه بعد اثنتي عشرة سنة ومنها صوم يوم النبا
 هذه الرابع والعشرين من ذي الحجة ذكره الاصحاب
 ومنها صوم يوم النير وزلازل اوقاتهم ومنها الصوم
 لقضاء الحاجة كما يظهر من تتبع الاخبار ومنها صوم ليلة
 المراح والغاي من كصلاح كما يظهر عن الروايات ومنها
 صوم الاختيار لمن كان عليه ظنة واجبا ومنها
 صوم قضاء النفل كصوم كثلثة وصوم الكفارات المندوبة
 ونحوها وسبب تقصيصها في القضاء والكفارات ان
 الله تعالى ومنها صوم التمرين للأطفال درجتها ما يقدر
 من نفعها وثلثها اقل واكثر ومنها صوم التاذيب
 وهو الامساك استحياءا وهذا ان القسمان خارجا عن
 حقيقة الصوم ويستحب الامساك للسافر اذا ورد الى
 بيته اذا عوفي قبل الزوال وقد فعل المقدس وبعد ان
 وال مطلقا والمخاض والنقص اذا طهرت والكافر اذا سلم
 والمجنون اذا عقل والمغوى بعلمه اذا افاق والصبي اذا بلغ
 في اثناء النهار مطلقا وامان افسد صومه عند الحيض او

والغنى عن العلاج

نقاس وانما

نقاس وانما وجنون فلا يبعد اجاب الامساك عليه والحق
 الكافر بهذا القسم قوي واما تعذر المفطرات في غير محل الا
 ذن فيجب بعدها الامساك وكذا مع الاذن للمخوفات
 للشك فتبين من شهر رمضان القسم الثاني الصوم المكر
 وه وهو عدة امور صوم المولد تطوعا من دون اذن
 والتدبير ومنع منه مع المنع على الاقوى ومنها صوم التضييف
 تطوعا من غير اذن مضيق لنحو النبي صلى الله عليه وسلم
 ومع العلم بالاذن يرتفع المحذور ومنها صوم صاحب
 البيت تطوعا من دون اذن ضيق لقول النبي صلى الله عليه وسلم
 ينبغي لمن عندهم ضيف ان يصوموا الا باذنه ومنها
 ضيقة صوم التطوع لمن عليه صوم واجبة غير قضاء شهر
 رمضان والامر على الاصح فيها وقضاء الصبي المميز
 لا يمنع نقله على الاقوى ومنها صوم يوم عرفه شك
 الهلاك وتيسير للضعف عن الدعاء ومنها صوم الدهر
 عند العبد على الاقوى ومنها صوم ثلثة ايام بعد
 عيد الفطر لا يسعد كراهة صوم السنة ومنها صوم
 التطوع المضعف عن العبادات او عن القيام بحقوق الزوجة

ط
 والاقرب عند من يجمع

عنه وقيل

ادقضاء حوائج ارباب الحاجات والسعي في بعض المكاتب القروية
او المضيق لحقوق بعض الاخوان كالشركة في الخوان والبيع
على نحو الاجسام كالختم ومن ليس لبدنه قوام ومن دعاه
اخوه الى الافطار فبقى على الصيام فقد رضى بالشواب لتناقص
عوضا عن الثواب الشام ومنها صوم يوم عاشوراء اما من
الصوم القسم الثالث المخطور وافراده عديده منها صوم
العبد بين الاضحية والفطر ومنها صوم ايام التشريق الحادي
عشر والثاني عشر والثالث عشر من ذي الحجة لمن كان حيا ولما
في غيرها فلا بأس بيها ومنها صوم الوصال بان يصوم الى
التحور فيجعل فطوره سحورا او يصوم يومين مع ليلة
بينهما ومنها صوم نذر المعصية قبل ومنها صوم الدهر
وهو حق مع ادخال العبد في صوم الصائمات
يصوم صامتا الى الليل متقربا بذلك ومنها صوم المريض
المتضرر والخائف للثقة ويحذرهما نعم لو امكن دفعهما بجمرة
الذوق او شر بالادخان تعين وصح الصوم وصاحب
الخوف اذرى به ومع الجهل او غلبة الوساوس يرجع الى
غير ومنها صوم الحائض والنفساء ومنها صوم المسافر

حيث يتجبر عليه

حيث يتعين عليه الافطار ومنه صوم المذنب حظه او سفرا
ويكفي في مسافة الموجبة ثامنا فراسخ اربعة ذهابا وار
بعة ايابا من دون قصد قامة العشرة على الغاية كما في
الصلوات ومنها صوم العبد تطوعا بدون اذن مالكم و
صوم الزوجه مطلقة من دون اذن زوجها وصوم الو
لدمع منع احد الوالدين والمطلق الرجعية بحكم الزوج ولا
فرق بين المدخول بها وغيرها ولا بين المملوك المبيع
 وغيره ولا بين المكاتب وغيره ومنها صوم التطوع مع شغل
الذمة بقضاء شئ من شهر رمضان والا حوط ترك
التطوع من عليه صوم واجب كائنا ما كان مع امكان
الايمان اما من كان عليه كفارة كبرى فلا بأس بصوم
شعبان مثلاً وذلك لا يحصل التسابع به وحده اما صوم
اجارة التيا به فلا اشكال من جهة القسم الرابع في الصوم
الواجب وهو صوم شهر رمضان وصوم النذر والعهد
واليمين وعوض دم المتعة وصوم قضاء التيا به تحل بالاجارة
او قرابة وصوم قضاء الواجب ويتبعه قضاء المندرج
وصوم كفارة الواجب وصوم الاعتكاف الوفا وصوم

للافطار ثمانية
او يمين ثمانية
او يمين ثمانية
او يمين ثمانية
او يمين ثمانية

البدن ويختص البحث في مقام الأول في صوم شهر رمضان وفيه مسائل
 الأول في ما يثبت به دخول شهر رمضان وغيره وهي ما وجد
 هار وبنه الهلال من رآه وجب عليه صومه انفراد برؤيته أو لا
 عند كان أو لا في الساعة أو لا شهد عند الحائض أو لا ردت
 شهادته أو لا ولا اعتراض عليهم من حاكم وغيره وبجزم اظهرها
 سوء الظن به ولا يجوز لأحد من عياله وغيرهم تقليده ما
 يكن مجتهدا غايبا من حكم نفسه من وجوب الصيام برؤية شهر
 رمضان ووجوبه بالافطار برؤية هلال شوال وهكذا
 رأى فقهاء فصول المدينة المتقدمة قبل التزوال وبعده ولا
 عبرة بنوهم الرؤية أو ظنهما حتى يكون منها على يقين
 وحكم الرؤية في المرأة والماء مع اليقين حكم رؤية النساء
 ثلاثا بينها عدلتين للشهر السابق فاذا أمثلن يوم
 فاليوم الذي بعده للشهر المستقبل ولا حاجة حينئذ إلى رؤية
 الهلال سواء كان ثبوت الهلال السابق بالرؤية أو اليقينية
 أو غيرها ولو خفي الهلال شهرا متعده فالعمل على ذلك
 في كلهما حتى يعلم النقصان ثلثها الشاع المفيد للعلم والنظر
 المعاصر له وملازمه على ان تأمهم السن اثنا عشر برؤية الهلال

او يمتنع ثلثه
 ٢١

او يمتنع ثلثون من الشهر الأول من غير ضبط لعدد شهر
 من غير فرق بين ان يكون صغيرا او كبيرا عسدا او احبارا
 نساء او رجالا عدولا او فسادا ولو قامت اليقينية بالنسبة
 وحكم المجتهد به او شاء حكم به اجنح رابعها الشاع
 العلوي بوجوب اهل البلد المعظم ما عمن على انه شهر رمضان
 او مفطرين على انه شوال او مقامين الغراء على انه عاشوراء
 او حاجين على انه الاضحية او زائرين على انه رجب وهكذا
 والظاهر اشتراط حصول العلم هنا خامسها شهادت العدين
 من الرجال دون النساء والحناف في المسئلة على المثبت
 للهلال من رؤيته وحكم فقيهه وشيخه دون شهادتهما
 على الشهادتين في صحوا وخيم من خارج البلد او اخيه
 او مطلقا من عند المجتهد او لا زكاهما او لا رؤيتهما
 او لا على اشكاله والاعوام يرجعون في معنى العدالة الى
 فمن العرف الذي متدينا غير هو عدل ولا حاجة في هذه الفرق
 باجمعها الى الرجوع الى الفقيه المأمون سادسها حكم الفقيه
 المجتهد المأمون في القضية الى تقليده سواء حكم برؤية او يقينية
 او غيرهما ولو شهد من غير حكم كان كغيره من الشهود في الاكتفاء

ويكفي فيه اليقينية والحكم على
 الحكم والشاع على الحكم

والا فانه

بنقل الواسطة العدل الواحد بحكمه قوت وطريق الوضيا طغية في
 والترك صوطا بعدا الترموع الخائفة العدل فمن لا يمكن
 التوصل الخ العلم كالأعي العا جز عن تحصيل العلم فاعينها طحا
 اهل الوصول العلم بفضول الشهورنا اقرائن المحصلة احوال
 او افعال او احوال ونحوها المبحث الثاني في بيان ما لا يعوق
 عليه من الامارات في دخول الشهر على افاد الظن ولم يكن حجة
 شرعية في هذا الباب فلا مدار عليه كخبر العدل الواحد والحد
 و امارات النجوم وعد شعبان ناقصا وشهره ضاقتا
 وغيبوبة الهلال بعد غروب الشفق وتعلق الهلال وحديث
 الظن من مقابلة الهلال وسرعة شروق وبطوئه وبطوئه
 غروبه وسرعته وتقدم ايام محاقه وتأخرها وزادت
 ارتفاعه وكبر جرمه الخ غير ذلك مما يفيد الظن بسبق
 ما لم يحصل تعيين في مجموع امارات المبحث الثالث في تعدد
 الحكم الى غير محل النبوت متى يثبت الحكم في مكان فثبت
 الهلال ثماني منه الى الأماكن القريبة فاذا ثبت في مكان او
 بغداد او بلاد الشام او بلاد اصفهان ثبت في فواحيها و
 جميع البلدان لها فالبصرة تتبع بغداد والمدينة مكة

او يحصل ظن الظن
فان وجه قورم

وبعدك انام
٢

وبعدك انام وهكذا ولا يسير في البلاد الثانية فلا يلحق
 العراق بمكة ولا بغداد بأصفهان وهكذا المبحث الرابع من ان
 عليه طريق معرفة اول شهر رمضان وضاع عليهم من الشهرة
 لكونه مسجونا في بلاد المشركين او في بلاد المسلمين ولا مترد
 عليهم احد منهم او ممنوعا عن الاطلاع بأي مانع كان بصور
 ما يغلب على ظنهم انه شهر رمضان فان لم يتكشف الحال الى
 الاخر اجزاء عند الله فان انكشف الوفاق فلا كلام به وان
 انكشف الخلاف في التقدم والتأخر كالوظهر شرعا ان اوز
 وجب عليه القضاء ولو انكشف بالتأخير كشواول ولألاه
 ضحى ونحوها كان مجزيا والظاهر انه مع انسداد باب
 الظن بقطر تكليف صوم الأدي و اذا مضت السنة لمزم
 القضاء ولا يحوط ان يأتي بصوم شهرنا وباب احتمال كون
 شهر رمضان اما لو علم انه فيه و بعدة نوى ما وجب عليه
 وصام واقبال وجوب صوم السنة باجمعها ضعيف المبحث
 الخامس يذكر التقدير في شهر رمضان حيث يكون باعتماد
 الافطار قبل انقضاء ثلثه وعشرين يوما منه ومن
 خرج الى محل الترخص قبل الزوال اخطأ مع اجتناب شرائط

ولا يجوز ان يكون وجهه الى
علم الرخصة والادلة الشرعية

ونقول في وجوب الصوم
لقد ورد وجهه

القصير مطلقا وان خرج بعد الزوال اتم الصيام مطلقا ومن
 ابدع عليه الصبح في محل الترخير جاز له استعمال المفطرات
 فان استعمل شيئا منها وخطا استعمله الامساك والافان
 دخل قبل الزوال وجب عليه الصيام وان دخل بعد الزوال
 فلا صوم له مطلقا ويستحب له الامساك ان يقهر وكراه
 حال المصلي اذا برء في اثبات التمار الخلة والومثل ذلك
 المعذور في احوال النية الى التمار وتمشي هذه الاحكام
 في جميع اقسام الصيام من الواجب المعين المجتهد السائر
 كل موضع يقصر فيه الصلوة يلزمه فيه الافطار في كل
 رمضان سوى الخروج بعد الزوال وتجاوز محل الترخير
 وكل موضع يلزمه فيه الصلوة بما يحجب فيه الصيام فكل
 ما ذكر في كتاب الصلوة ممن يلزمهم التمام من المقيم عمره
 والمتردد في كلين يوما والعاصي بالقر وكثير السفر
 يلزمهم الصيام ومواضع التخيير يجب الافطار للمجتهد
 السائر شهر رمضان ليس عملا واحدا بل كل يوم منه عبادة
 مستقلة فلا يجوز نية الشهر بالتمام عن نية تفصيل
 الايام فنية يوم الشك من شعبان تفصيل الاجزاء

ولا يرمي نية الشهر والاحكام
 الاصول في كل

اذ بان من شهر رمضان

اذ بان من شهر رمضان وقلته من شهر رمضان تبعث على الجواز
 المبعث الثاني وجوب صيام شهر رمضان من زوايا
 الويلوم فضلا عن الايمان فمن استعمل تركه وهو مسلم
 اصلي فهو مرتد فطري ويقبل وتقسيم مواريثه ان كان في
 بلد الاسلام معاشرا للمسلمين غير ممنوع عن وولم يتم
 دون من لم تبلغه ورهم والشاكة على الفرض المذكور
 بمنزلة المستعمل ولو ترك ولم يستعمل عنده وقلة الخاتم في
 الثالثة والاحتياط في الرابعة وهكذا كل فعل بغيره يحجب
 عليه ذلك الملبك التاسع يستثنى من كراهة السفر
 في شهر رمضان ما يحجب عليه ذلك ما كان لتشييع المؤمنين
 او استقباله ولو يومين او ثلاثة او اكثر وما كان الحج او غيره
 او حاجته لا بد منها فان الخروج الى السفر في ذلك كله
 افضل والظاهر الحاق زيارات المشاهدة بالزيارات الاقرب
 وقضاء حوائجهم وزياراتهم من رجحان الصوم على زيارت
 الحسين عليه السلام على التقية او على فائدة الغرم على الجمع
 بينهما اما مع اللذان فالزيارات او المقام الثاني
 فيصوم النذر والعهد اليه من يجب الوفاء به مع جمع غيرها

منه

من اشتغالها على الأغراض المخصوصة المترتبة بالقصد والكمال لا يفتقر
والتوحيان ونية القرب في خصوص النذر وعدم الموضوعية في الدين
والله تعالى لا يخبر ومضوا لأن من اللول والزوج والأوب
دون الأمل والأجدد على الأقوال وعين زمانا ومكانا
راجين تعينا والأقوال الحاشي لموضوعه والمكروه من الصيام
كالندوب في هذا المقام ولو انقلب التوحيان انحلت النذر
والعمود والديان ولو علق شيئا منها بواجب تضاعف
ولو علق الجميع بواحدة وجب له الوجوه الثلاثة ووجب
ولو كرر الواحد وقصد التماسا ليس دون التأكيد تكرر
حكمه ولو علقها بصوم يوم وكان قبل التناول ووجب
صومه ولو علقها بصوم معين جرت فيه أحكام الصوم
صوم شهر رمضان فيجب تبين النية لغير المعذور ويجزى
حكم الجنابة تعينا وتوقفا وحكم المفطر منع الاعتبار
وعوضه وخير ذلك على نحو شهر رمضان ولو علقها
بالخيرين بالعدين ابتداء أو غلقت اتفاقا أو وافق
ليوم المعين ليقضى أو نقض أو سفر سقط وجوب المعينات
أما القضاء فيجب حكمه بحول الله ولو علقها على شرط

قام بحمل

الحاصل من هذا الكتاب
عالم السلام في هذا الكتاب

فله يحصل فله وجوب وكل من نذر تغير الله أو غاها أو صلف لغيره
فله حكم فعله وقوله ولو غلقها بأيام امتثل بصوم ثلوثه
فصاعداً والأحوط لمن التزم بصوم مئة صام ستة أشهر
ومن التزم بصوم أيام كثيرة صام ثمانية يوماً ولو التزم بصوم
شيء واحد جزء أو سهم من الشهر جزأ اليوم الواحد المقام الثالث
في صوم بدلهما المتعة فإن الحاج المتمتع يلزمه الهدي
وهو واجب عليه فإن عجز عن ذلك صام ثلوثه وسبعة
أيام كما سيحكي تفصيل في كتاب الحج أيضاً المقام الرابع
في صوم النياية بالأوجاز وتجوهرها من العقود وعقوبتها
مسائلها التي شرطها لأهلها من النياية بأن يكون قصده
فراغ زمته من الواجبات وجه الله تعالى كما في غيرهما وصيته
الواجب من التذور وتجوهرها ومنها أنه أن علم أن المأكل
وقع على نادية فضاء عن المية جازله أن ينوبه
أو على تبرع عنه نواه وأنهم يعلم الوجه نوبها إذا
منه ولو أطلق في جميع الصور فله بأس عليه ومنها أن
أن النياية لا تستحق الأجرة إلا بعد العمل مع الأهل
لاكن شاع في زماننا الرادة بتقديمها عليه كحكمة كالمشروط

والقول بالبرزخية
كالقول بالبرزخية
اشهر من القول بالبرزخية
غير بعيدة

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا
ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

الاصول والاصول
الاصول والاصول
الاصول والاصول

التي هي من جنسها
فيكون من جنسها
فيكون من جنسها
فيكون من جنسها

يطالب بها قبل العمل ومنها ان لا بد من مباشرة التائب بنفسه مع شرط
عليه ان ياذن الوصي المطلق ولو تعذر فعله بنفسه انفسخت
الاجارة ولا تنضم مع الاطلاق واشترط جواز الاستنابة والا
حوط المحاطة عليهما مع الاطلاق ويجوز للاستنابة باجاره
والاحوط ان لا ينقص من الاجرة المعتبرة له الا بعد انقضاء
بعض العمل ونكف نيابة المتبرع عن التائب ولو ما التائب يخرج
من المستحق مقابل ما بقي من العمل في المباشرة ومقدار ما يات
جذب عنه في المطلق من اصل المال ومنها ان لو شرط له زمان
معين او مكان معين راجحا او مرجوحا لم كان له لو شرط للصلوة
زمان معين او مكان معين او نوع معين كالجماعة ونحوها او كيفية
معينة كالسبحة الثلثة بدل القراءة والركوع والتجود
لزم الشرط والاطلاق ينزل على المتعارف في الزيادة وا
لنقص ما لم يخصه كالسور الحاقصة والقنوتات الخاصة
فلذا لزم فيها ما لم تشرط ومنها ان لا يجب لبدار اليه
بعد الاستئجار ولا التخير المؤذن بالاهمال بل يكفي عدم
عقدية متنها وناعرفا ولو شرط شي اربع الشرط ومنها ان يجوز
لمن في ذمته قضاء عن نفسه وعزيمه ان يشغل ذمته بغيرها

ويخرج من اجارة عدم
عن الاجرة حسن القادري
وهو من جنسها ولا يخرج من الاجرة
بشيء الاجرة فليس يخرج من
عن الاجرة فليس يخرج من
ولا اجرة لا يخرج من
المستأجر عليه قضاء ما لم
فان قالوا الشرط والاهمال
بالعمل والاهمال هو عدم
اجابة الاجرة فليس يخرج من
والاجرة هي التي يشترطها
الاجرة تمام او بغيره فليس يخرج من
راسا او جزمه

وياتي بالمتأخر قبل المتقدم

وياتي بالمتأخر قبل المتقدم مع عدم اشراط وقت معين بلز
قوله وعدم لزوم الاهمال ومنها ان لو تعذر المنوب عنه
نوى عن كل عمل لصاحبه واذانها وكانا مختلفين بالتقدي
والتأخر والاضيق والكبر والتفحمة او بعض كصفا
ونحوها عين باحد القبول وان تعذر عليه من جميع الوجوه
تعذر النيابة وانفسخت الاجارة ومنها ان لو تعذر المنوب
عنه وقد صام عن بعضهم من غير تعيين فنيبهم اعاد
ما صام ولو علم انه صام بفصل واحد بنى عليه ونوى من
لم يصم عنه ولو كان مستأجرا للبرع عن جماعة دفعة على
وجهم المترك نوى الجميع ولو انحصرت النيابة بواحد ولم
يتخصصه فوكل عن صاحب الحق ومنها ان لو كانت الاجارة
مطلقة جاز ان ينوي الصوم في اثناء النهار قبل الزوال ولا
حوط بقبيلتها ومنها ان لا يجوز النيابة عن الحي في الصوم
وان جاز في بعض الصلوات في الحج والزبارة سوى عامر من
صوم التبانة عن التائب ومنها ان لا تفرغ ذمة المنوب
عنه بمجرد الاستئجار وانما تفرغ بفعل التائب لعملها
ان لكل من التائب والمنوب عنه ثوبا تاما لتمامه

والقول بان
العمل من وقت تعينه
وهو ان ياتي به
في عينه
فيكون له
بمقتضى المشايخ
في النيابة
العمل واليه
الشرط في الحج
عن شرطه
في العمل
والا في غيره
ومن الدون

تعاور بما يقال ان للتائب تسعة اعشار الاخر وللنائب
 عشر الاخر ومنها انه تستحب النيابة عن الانبياء والائمة
 والعلماء وكافة المؤمنين تخصيصا وتشريكا ومنها انه
 يستحب المبادرة الى عمل النيابة والاعتيان به على احسن
 الوجه مما حفظا على الآداب الشرعية ومنها انه لا مانع
 من الاستنجار لفا سقمع الاطمئنان ولا يجوز للوصي
 استنجار العدل مع عديم لعلمة النسيان مثله ومنها انه
 نصح الاجارة بطريق المعاونة من غير صيغة خاصة ويلزم
 بفعل بعض العمل او التصرف ببعض الاجرة ويجوز فيها
 اشتراط الخيار ولو ظهر غير النائب والمنوب عنه تسلط
 النائب والوصي على الفسخ على شكل ولو قال لم يصح
 على ذلك ففعل كان له اجر المثل ومنها انه ان صوم
 الاجارات داخل في قسم المعاملات فلا يمنع من صوم
 النقل ولو قلنا بالنع فيما عداه ومنها انه نصح معاوضة
 صوم بصوم بين التواب كغيره من العبادات بعقد
 الصلح مع عدم اشتراط المناشرة ومنها انه لو فواه على
 شخص فاداه العدل ولا يغيره في اثناء التها ولظهر

ان الاجارة مع خيارها
 المانع من اتمامها
 وفي اختلافها
 لا يكون قوة على

فراغ ذمتهم من

فراغ ذمتهم من الاول او غير ذلك لم تصح ومنها انه لو استا
 جها الفصول شخصا فاجاز الوصي ومنها انه من اتخذ النيابة
 وغير مكسبا وحصلت به مؤنة العام فالزكاة عليه حرام
 وعليه الخمس فيما زاد على المؤنة ومنها انه لا يحل على الوصي ولا
 وكيله طلب الاقل والافضل بل ينبغي على الاجرة المتوسطة
 والشخص المؤدب ولو زاد في الاجرة طلبا للافضل من
 الشخص والزمان او المكامع مراعاة العبطة فلا يأمر ومنها
 انه يجوز للوصي ان يستاجر نفسه ولو كبل ايضا ان ذلك
 تحت اللفظ او دللت القرائن على ارادة الفعل دون
 الفاعل ومنها انه يجوز نيابة الرجل عن المرأة والعبد عن
 الحر وبالعكس ونيابة الصبي المتيقن واستنجاره من الوصي
 لكن لا يعتمد عليه في اداء الواجب ويجوز النيابة في كل
 الطاعات من الصبي المتيقن وعن غير المتيقن معني اهدا
 الثواب الى المنوب عنه وهذه الاحكام كلها بالتمام جارية
 في الصلوات والكفارات ومنها الحاجة الى تسمية المنوب
 عنه بل يكفي تعيينه وتعيينه بوجه من الوجوه المقام
 الخامس في بيان القرائن اذا مات التذكرة بعد استقرار

ولو قبل الزوال لم يملك
 الصوم

مع تسليم المناقاة لا يفرغ
 الوصي وعدم الخروج
 من

الاجرة جارية بالتمتع
 لا بالملك
 والتمتع كالمعاملة

مذهبه اما الصحيح على مذهبنا فقط والفاقد على المذهبين
 فيجب قضاؤه ولو كان خلافا لرداد ^{في} احتمال وجوب نقضا
 والسقوط اقوى الثالث غير البالغ فلا يجب قضاء ما فات
 قبل البلوغ وان كان التامز ويقوى استحباب قضاء ما فات بعد
 التامز لقوة الخطاب اليه بناء على مذهبنا اليه من صحته
 اقرار المجنون والمغيب عليه فتى حصل شيء منهما جزء من التامز
 فدوم ذلك اليوم ولم يجب قضاؤه ولو حصل بعد الاجاز
 واختار فالظاهر عدم وجوب قضاء ايض بعد الأفاقة و
 الأحوط القضاء الخامس للمريض والمخاض والنساء اذا ما
 بقى قبل وقت القضاء او بعده مع عدم التمكن من فعله
 وسالمريض اذا استمره المرض الى شهر رمضان المقبل من
 غير فرق بين رمضان واحد ومتعدد فانه لا يجب عليه
 القضاء وان صح بعد ذلك يستحب له القضاء اما لو كان
 المانع عن الأداء المرض وما نفع القضاء غيره او بالعكس
 كان المانع ابتداء واستدامة غير مرض فانه لا يسقط عنه القضاء
 على الأصح التابع من وجب عليه صوم موقت ولم يكن من
 شهر رمضان ولا من التذرع والعهد واليمين فلا قضاء عليه
 مع ترك

الظاهر من القضاء قبل البلوغ
 على الثاني بعد التامز
 استحباب قضاء ما فات

في سقوط الصوم
 في عدم قضاء التامز
 المانع

مع تركه الثامن من صام في سفره ولم يكن عالما بالسافر حكمه الا
 فطار مضى صومه ولا قضاء عليه المطلب الثاني فيما يقين
 او بتدارك من اتمام الصيام وفيه ضرب احدها صوم عقده
 التذرع والعهد واليمين المتعلقة بوقت معين مع فوت الوقت
 عمد او سهوا او نوما مختارا او مضطرا ولو مع امتناع صدور
 من الملتزم كحضر ونقاس وجنون او غباء او مضادة وقت
 يعتذر فيه بالصوم كالعبد واليتام التشرقي في مثل من غير
 قد قصد له حال التذرع على شكل يقوى بالأخر ولو عقد
 صوم الدهر وتجنأه فلا قضاء ولو اخل بشيء منه ولو عقد
 صوما مندوبا لا قضاء له كيوم الغدير والمولد ونحوها تعلّق
 به القضاء بسبب لعقد ولو عقد شيئا من القضاء وكان قضا
 في نفسه اداء من جهة العقد ولو عقد وقتا ففات الوقت
 كان القضاء من الوجهين ولو عقد يوما من شهر رمضان
 وجب قضاؤه من وجهين كما وجب دانه كذلك ولو تشرّب
 جهات الأثرام في الأبداء لم يجب ترتيب في القضاء ولو عقد
 صوم معين ففات قضاؤه كما فات هلا بيا او عدا بيا بخلاف
 ما لو عقد شهرا مطلقا فانه يتخير في القضاء كالأداء بين

القريب من الصوم لا سقوط
 القضاء فيبقى عدد ذلك
 من الوقت
 في التامز الصوم الملتزم
 لا يقبل ان كان له التامز
 على الثاني من الصوم
 كذا في الصوم
 في الصوم الملتزم

صوم ما بين الملايين وبين العديدي وقضاء النذر وجهر لا
يتوقف على الأذن من الوالدين ونحوهما ان توقف اصله
ولو عقد صوما معينا في مكان معين ففأى وقته قضاء في مكانه
فان تعذر قضاء حيث شاء ولو عقده متابعا او متفرقا قضا
على نحو ما عقد على الأقوال ولو اطلق العقد لم يجب التسايع فيه
الأصل ولا في الفرع على الأصح ولا لو دية فيه ولو عقد صوما
على نذر في كسرك لثلاثه أيام الحجة في المدينة في وقت معين
ففات الوقت وأمكن قضاها في محلها قضاها وان كان
سافرا على امكانه تعذر واوجبنا قضاها في غير
محلها قضاها في المحضر دون التفريق في القسم الأول مع
عدم قصد الحاجة اشكال ثالثا صوم كهر رمضان يجب
قضاؤه على كل من غاب عمدا او نسيانا او بنوم او مرضا او
معبر او حائضا ونفسا مع يقين القوات فلو ظن من غير
طريق شرعي وتوهم فلا يجب عليه ولو يقيم وشك في حضور
الموجب من بلوغه والحفل ونحوهما فلا قضاء ولو علم القوا
وسكت في فعل القضاء او ظن من غير طريق شرعي قضاها لا
اذا كان للقضاء وقت محدد وكذا بين رمضانين فشك بعد

معينة المهرولا

في يوم الاثنين
من شهر ربيع الثاني
سنة ١٢٨٥ هـ

منه والاحوط القضاء فيه ايضاً ولا ترتيب في القضاء فلو
نوى قضاء يوم الاثنين من الشهر قبل الأول او قضا الشهر للأحق
فعل السابق فلا مانع ولا فرق بينه في قضاء فيجوز التراخي
فيه كغيره من الواجبات الموحدة ما لم يظن القوا او يدخل في صف
الاهمال فيتفتقروا من كثر عليه القضاء الوسم الى حيث يظن
الوفاء ومراعاة العلم اوله وكثيره شديداً يعني حال اهل الاستواء ولا
تعبر بنية القضاء ولا المحصومين الا اذا اختلفت الجهر من
الأمانة والنيابة ونحوهما ولا مشغور سوى تعين تلك الجهات
كما ترى مباحثا ثانياً ثالثا ما يقضي استحباباً وهو صوم
ثلاثة أيام من كل شهر فاتها تقضى اذا اختلف وصوم من استمر
المرض من شهر رمضان الى شهر رمضان الآخر وقضاء من ظن ان
في ذمته صيام وقضاء النذر عن الأخوان وجميع اهل الأبا وقضا
الولد ثم الأقرب الى الشغل اذا اخطأ وكانا حيتين و
قضاء الولي عن المريض اذا ما قبل البرء والحقض والنفا قبل
الطهر اما عن المسافر فواجب مطلقا المطلب الثالث في احكام قضاء
وفيه مسائل المسئلة الاولى في الشيخة والشيخة اي كبيران اللذان
يعتدرا ويعسر عليهما القيام بكبرها يفطران فاذا قويا ليس

في يوم الاثنين
من شهر ربيع الثاني
سنة ١٢٨٥ هـ

في يوم الاثنين
من شهر ربيع الثاني
سنة ١٢٨٥ هـ

عليهما قضاء والأحوط لزومهما على من عظم الفقرهما ولا يجب عليهما
 الاقتصار في الأقطار على ما يندفع به الفضل المسك الثاني ذو
 العطاش وهو مرض لا يروى صاحبه فانه يجوز الإفطار ولا يجب
 الاقتصار فيه على ما يندفع به الضرر والأحوط الاقتصار والأ
 قوى عدم وجوب القضاء والأحوط القضاء خصوصاً عن البروة
 المسئلة الثالثة محامل المقرب والمرضة القليلة اللبن لحمل الإفطار
 مع الخوف على النفس والمولد وان لم يبلغ المطلقة الموجبة ويلزمها
 القضاء اذا تمكثا والضابط في هذه المسائل الثلاثة وجوب الأ
 فطار اذا بلغ حد الأضرار وجوانه اذا بلغ الثقة ولم يبلغ ذلك
 المقدار ويلزم القضاء في الإفطار بخوف الضرر ما عدا المسائلين
 السابقين ولا يخصص في الإفطار في كل مشقة ما عدا الثلثين
 اذا بلغ الغاية وهذا المسائل الثلاثة لا تحرك فيما عدا شهر رمضان
 وان كان ما معينا ولكن يلزم القضاء مع جواز الإفطار الرابع
 لا ترتيب لأموالات بين أنواع القضاء وافراده كما مر لكونه
 تحت تقديم الأهم فالأهم وقضاء شهر رمضان اوله بالتقديم منه
 في حد ذاته ولو اتى بوجوب غير شهر رمضان وعليه قضاؤه
 فلا يكره والتقدم بالخير من عدمه بما يجوز لو كان الواجب متعاقبا

والأحوط

قضاء شهر رمضان على الأقوي

قضاء شهر رمضان على الأقوي ولو امتنع الأتيان بالواجب مقدما
 ككفارات التتابع في شعبان او لمزم تأخير الواجب لتأخر او غير
 فلا اشكال الخامسة يستحب تحريم اوقات فضيلة الصيام
 لصوم القضاء فالأولى لمن كان عليه قضاء ان يأتي به في الأو
 قات المعدلة لنسب الصيام غير انه لا يقصد الأتيان بالصوم المو
 خلف السارسة يجوز افساد كل صوم مندوب ووجب
 موسم قبل الزوال وبعد سبوك قضاء شهر رمضان فانه لا يجوز
 افساده بعد الزوال فلو علم بالزوال تعين الأتمام السابقين
 احواد صوم التطوع وعليه قضاء شهر رمضان امكثرت
 رة فيخرج عن صوم التطوع الى الوجوب فلا يبقى المنع الشا
 منة لوقا بالواجب الموسع من الصيام من القضاء وغيره في
 وقت واجب معين فيه بنذر او غير فالأقوي في الموضع الثاني
 سعة لو كان عليه قضاء نفسه وقضاء النيات فالأولى بتقديم
 قضا النيات لأنها من حقه في التأسيس والأولى بتقديم كل سابق
 على اللاحق مع تساوي الجاهات العاشرة قد تقدم ان صيام
 القضاء اصله ونياية ما لم يتعين به جميع الموضعين الواجبا
 بخلاف نيتها قبل الزوال ولا يجب بينهما كالتحريم المحاكاة

قضاء شهر رمضان على الأقوي

قضاء شهر رمضان على الأقوي

من آخر قضاء شهر رمضان الى الشهر المقبل عن عذر لم يكن عليه ركنا
 القضاء وكذا كل معذور في افطاره الثاني عشر كلما ذكرناه من
 المفطرات فهو سبب للقضاء في الصوم المستحب للقضاء وانما
 لم يكن له قضاء وفقد فاته فيه الصيام الى يوم القيمة الثالث عشر
 اذا دخل شهر رمضان الثاني وشك في انه اتي عافاة من شهر
 رمضان السابق او لا بنى على الأتيان كما مر والأحوط الأتيان
 الرابع عشر لا يجوز لو لم يلبس اخذ الاجرة من مال الميت في
 من غير ما على فعل ما وجب فعلم عليه ولو اخذها على فعل مستحبا
 العبادة فلا بد من الحاشية لا يجب على فاشيا لعلمه سوى
 الأتيان بمرمجة الولي وانما نائب الاجرة فرجع الى المتعارف
 في جميع العبادات السادسة عشر لو دخل في صيام وشك
 في نية تعدد دجتها تغلذ نية كقضاء عن نفسه وغيره بظنه
 ولم يحتسب شيئا من تلك الجزأ الثاني عشر لو نوى قسما من
 صيام فدخل فيه فإن ان اليوم معين لصوم معين اعتل القول
 بصحته عن المعين والأحوط القضاء في محله المقام السابع في
 صوم المكفارات وفيه بحثان الأول في بيان اقسامها وقبل
 الشروع فيها لابد من تمهيد مقدمة وهي ان الصيام على انواع

فانما هو من الامور
 فلهذا لا بد من العلم
 بالامور التي لا بد
 من العلم بها في
 الامور التي لا بد
 من العلم بها في
 الامور التي لا بد
 من العلم بها في

منها ما هو عليه في بلاد

منها ما هو عليه في بلاد
 الذي اسلم بعد خروج وقت الاداء وقبل دخول وقت القضاء كما
 الاجبر في وقت معين اذا فات الوقت ومنها ما هو عليه في بلاد
 يقضاه فقط كناسي غسل الجنابة ومستهمل الافطار قبل الا
 عقاب في الصوم المعين ومكره الصوم جنبا عازما على الغسل
 قبل الصبح فغلبه الصبح والمرئس على اخراج نفس محرمة و
 نحوها اذا توقف عليه ومدخل الماء في فيه فسقه الى حق
 غير مضرة الصلوات والمفطر بنية او خوفا ومن
 له السر او المرض او الحيض او النفاس من غير علاج ونائي
 نية الصيام الى ما بعد الزوال في الصوم المولوب ومن
 عليه التزام مسافر فدخل الزوال وقد تناول المفطر باقيا
 او دخل بعد الزوال مطلقا ومن ما بعدان فطر لعذر بعد
 تمكنه من القضاء ولم يتيسق عليه شهر رمضان المقبل ومن
 بين الرضاين فعض له مانع عن القضاء قبل دخول
 شهر رمضان المقبل ومنها ما هو عليه بالكفارة فقط كالشيخ
 والشيخة وذبي العطاء على الاقوى فيها ومن آمن
 عليه المرض من شهر رمضان الى شهر رمضان المقبل ومنها ما

الامر بها في بلاد

خو ط ب فيه بالأداء والقضاء كالوجبات الموسعة كصوم النذر
 ونحوها إذا مات عنها فإن وجب أدائها على الميت عنه
 يجب قضائها على الوصي ولا كفارة ومنها ما وجب فيه لا
 داء والكفارة دون القضاء كمن تعدل لأفطار ثم مرضت
 في أثناء النهار بعض الأعداء المسقط للقضاء كالجنون والأ
 غاي في وجه قوي ومنها ما وجب فيه القضاء والكفارة
 ولم يكن وجب فيه الأداء كمن برئ بين الرضاين واخ
 إلى الرضا قبل من غير عذر ومنها ما وجب فيه القضاء
 والأداء والكفارة وهو من أفطر عدا في شهر رمضان ونحوه و
 سيجي تفصيلها ومنها ما سقط فيه جميع وهو المني عليه وا
 لمجنون من غير علاج وأما أقسام الكفار في نوع الأ
 ول كفارة كل رمضان ويجب على من أفطر صومه عدا باق
 مفيد كان أو لا بشرط أي شرط كان سواء حصل
 عارض بنا في الصيام بعد الأفساد أو لا ومنه إذا غرم على السفر و
 فطر قبل بلوغ محل الترخص ومثل إذا رجع وأفطر بعد تجاوز
 محل الترخص وسواء كان عالما بالحكم أو لا مع عدم الأذن
 شرعا كفارة كبرى هي تحرير بين العتق وصيام شهرين متتابعين

بعين أو أطعام ستين مسكينا

كتاب الصوم
 في شهر رمضان

بعين أو أطعام ستين مسكينا سواء أفطر على محلا ومحرم والأهوط
 في الإفطار على المحرم كفارة الجمع بين هذين الخصال الثلثة المذكورة
 كونه ويجب لكل يوم كفارة واحدة وأن تعدد فيها لفطر
 الثاني والثالث كفارة النذر والعهد لمن أخل بالوفاء وعذر
 وهي كفارة بخيرة رمضان على الأصح الأربع والخمس كفارة
 رة الطهارة وقتل الخطاء وهي مثل كفارة شهر رمضان الآف
 مرتبة الصيام بعد العجز عن العتق والأطعام بعد العجز عن
 الصيام السادس كفارة قتل المؤمن عدا ظمنا ويجب فيها
 الجمع بين الخصال الثلاثة الرضائية السابعة كفارة خلف
 البين ويجب فيها العتق أو أطعام عشرة مساكين أو
 كسوتهم بخير أدينهم فإن عجز عن الجمع وجب صيام ثلثة
 أيام متتابعين الثامن كفارة الإفطار في قضاء شهر
 رمضان بعد التروال وعلى طعام عشرة مساكين فإن عجز
 صام ثلثة أيام ومن أفرق قضاء شهر رمضان بين الرضا
 بين من غير عذر فكفارة عن كل يوم عدا من طعام التنا
 سع كفارة الاعتكاف وهي بين رمضان العاشر والعاشر
 والثلثة وذو العطاء وهو داء لا يروى صاحبه والحامل

كتاب الصوم
 في شهر رمضان

كتاب الصوم
 في شهر رمضان

كتاب الصوم
 في شهر رمضان

كتاب الصوم
 في شهر رمضان

المقرب والمرضة القليلة اللبن اذا خافا على الولد فان الجمع
يفطرون ويتصدقون عن كل يوم بمئة الحادي عشر كفارة ان
حرام وهي مفصلة في محلها الثاني عشر باقي الكفار ان من المفردات
ولها افراد اولها جز المرتة شعرها في المصاب بالنعو والمعارف
بين النساء وفيه كفارة بخير رمضان ثانياً تنف المرتة شعرها
في النصف بما يصدق عليه اسم تنف الصبح الشعر عراً وخص
وجبهما مع الادعاء وشق الرجل ثوبه في موى والدوا وذو جتر
وفيها كفارة يمين ثالثها النوم عن صلوات العشاء حتى يتصف
الليل وفيها الاصبح صائماً ان لم يكن له مانع من الصوم ولا
سقط رابعها الوطئ في الحيز مع العلم به على الواطئ
دينار في ثلث زمانه الاول ونصف في الثلث الثاني وربعه
في الثلث الاخير وان كانت الموطئ جارية تصدق بثلاثة
امداد طعام على ثلثة مساكين خامسها نكاح المرتة في عدتها
فعلى النكاح خمسة اصواع من دقيق سادسها تزويج المرتة
امرتة لها زوج وعليه خمسة اصواع من دقيق افسهم سابعها
الحلف بالبرائة كما ذابا فيم الطعام عشرة مساكين وقيل
كفارة نذر وقيل كفارة يمين مع العجز وكفارة ظهار مع

القدرة وقيل الصدقة على عشرة مساكين وصيام ثلثة ايام
والحلف بالبرائة كذا باحرام ثامنها العجز عن الوفاي بصوم يوم من
صرو فيه اطعام مسكين مدين فان عجز تصدق بما استطاع
فان عجز استغفر باسمها ضربا بعدد فوق الحد الشرعي وفيه طلاقه
من الرقي واعتاقه ورثها يخص بالمسلم بدل المؤمن عاشرها من نذر
ايمان الصوم فعجز تصدق عن كل يوم بمده والاستسما بالظهور في
جميع افراد الثاني عشر ومنها كفارة ترك التواقل اربعين
لا يقدر على قضائها وهي مائة لكل ركعتين من صلوات الليل
ولكل ركعتين من صلوات النهار فان لم يقدر فقد لكل اربع ركعات
فان لم يقدر فقد لصلوات الليل ومائة لصلوات النهار المبحث
الثاني في اقسامها وفيها مسائل الاولى في العتق يعتبر في
قبلة المعتقة في جميع ما ذكر الاسلام فلا يجزي عتق الكافر ولو
كانت ممن اتحل الاسلام ولا يشترط كونها من الفرق المحقة
وان كان الا حوط ذلك ولا يجزي عتق ابقاض ولو لفق
عاد لقر قبه ولا يحسن افضى الى التراتية ويجزي عتق لكتاب
الذي لم يحرر منه شيء وام الولد والمدير والاشق والذكر
لصغير والكبير والمرضى والعقيم نعم يشترط ان لا يسبق

الغنية وقيل الغنية

اليها ما يقتضي اعتق كالتهيكل والعنى والحزام والأقواد وبعض
 اقسام القلائد ولو زعم انها مؤمنة فاعتقها فظهر الخلف قوي
 الاجزاء والأحوط تكرير الاعتاق برقبته مؤمنة وامضاء اعن
 الاولى ويكفي في ثبوت الأيمان وجودها في بلاد المسلمين
 وان لم يسمع منها الاقرار بالشهادتين ويشترط تعينها فلا يكفي
 اعتق رقبته منه ونية القرية وباراد صيغته صريح في التميز
 كترتك وانت حر واعتقك مقر وثم بالقصد والاختيار
 جواز التصرف والتجيز وتجزي مع العجز شأرا للغايات ومع
 العجز عن الجميع الاشارة مع الكتاب وبدونها ولو عتق فمؤملا
 فاجازنا ذلك لم يصح الثانية في الصيام وهو اقسام الاول صوم
 شهرين متتابعين هلايين مع عدم الانكسار او عدد من مع
 انكسارها وهلايين وعددين مع انكسار احد هادون الاخر
 يكفي في متابعهما اتصال الشهر الثاني بالشهر الاول ولو بيوم
 منه فيتم حصل شهر ويوم مع التتابع جاز التفريق فيما بقي
 فلو ابتداء بها قبل شعبان بيوم ثم اتمه كان متابعاً ولو انقصر
 على شعبان وحده لم يتابع ولو اخذ بالتتابع اضطرر المحض
 او مرض او جبار ونحوها فكل المتتابع وفي الحاق من زعم

العام الثماني

انقضاء الشهر واليوم فافطر بالمعطر للعذر اشكال ومن عجزه
عن صوم الشهرين والبدل صام ثمانية عشر يوماً فان عجزه قد
انما وجد وصام ما استطاع فان عجزه استغف الله ولا شيء عليه
والأحوط التصديق بثمانية عشر يوماً عن الأيام الثمانية عشر
ان امكن مقدماً على نسيان ما استطاع والاستغفار ولا فرق
في هذه الأحكام بين وجوب شهرين بكفارة حج او صوم
او بندر او غيرهما ما عدا الإجازة وما صرح متابعه الشين
يوماً ومن لم يمه صوم شهر متتابع بندر او نحوه اجزأه في حصول
التتابع صيام خمسة عشر يوماً وفي الحاق ما وجب فيه شهر
الالتزام بالنذر ونحوه لكفارة العبد في الظهار وقتل خطأ
ونحوهما وجه والأقوى عدم اقتضائهما لصوم ولا يجزئ
التصيف والزيادة عام عليه في التابع في غير ما ذكر كصوم
عشرين متتابعات ونحوها ولو لم يركب في الكفارة صوم شهر
او غيرها مما يلزمه التابع وفوى التفريق او تردد بعد ابطال
ولو تابع ولا يطلون مع الشهوة ولو دخل فيها قبل ثمانية
لاصمالة بقضاء ان يحصل اليوم بعد الشهر بطل مطلقاً ولا يكره
الدخول في السنة الثانية لو نذر متتابع سنين ولا يجزئ نذر

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the manuscript's content.

انقرب اليه غير خفي ليرى بغير ما يعرفه وكله على خطا طرأ بل لو اعطاه قننا
 ونزل لا وكله على جعله لبايضا فلا بأس ولا يجزي القيمة عن الناس
 ولو باع الفقير لباسه عليه ثمن احسبه عليه فلا بأس ولا يجزي اعطاه
 ليس المراد باللباس الثمن وبالعكس مع اشتراط اللبس ومع الاطلاق وجها
 لا يعطى الكبر لباسا بغيره والا فويل لمنع الخامسة في بيان احكامها
 وفيها اجزاء الاول في اتم الا فوترية في شئ من الكفارات ما لم يتعلق
 بشئ من كفارة عبادات يعتبر فيها النية كغيرها من العبادات
 دون ولا يجزي التبرع فيها الا عن نية ولا الفضل وان تعقت اجزاء
 لا شك في ولو تعددت نية التبرع في باع على نوى قما فظهر
 خلافه بطلان الثالث وجب العمل بالنية او غيره من الوجوه فاذا دخل نية
 الكفارة فيه لم يكن مجزيا عنها الرابع اعطاء الكفارة لأهل البذل والاعتراف
 او التمسك بها مع الضمان لا مانع منه الخامس لو تكررت سبب الكفارة
 بدين شكره والسبب في كفارة الاطفال افساد الصيام فلا تكرار الا
 بتكرار الايام ولو تكررت الجاهل والاكل والشرب وان يجمع كلف في اليوم
 او اكله قبل سوا كفارة واحدة وان اتم بالمعاداة ولو جاز في وقت
 على ما يراه في القبل والدرج ككفارة ما مع كفارة
 ان كان من يزرع الكفارة وفي الحاق الموكرة والمحللة والرجعية

في كفارة الكبر
 في كفارة الكبر
 في كفارة الكبر

في كفارة الكبر
 في كفارة الكبر

في كفارة الكبر
 في كفارة الكبر

في كفارة الكبر
 في كفارة الكبر

والخطب والنية

والمنوط به والنية والحق والتاسعة والحق بالجار ووجه قريب وهذا
 اوجه ولو كان المكرة او المكرهية غير مكلفين فلا تجوز وان كان
 المكرة مفطرا وهي صائمة فلا يسعد الحكم بحكمه عنه ما ولو كرر
 النكر او العهد او الطهرين مؤثرا نكر او نكر او نكر او نكر
 فلا تكرار مع عدم الفصل ومع فصله فصل الكفارة ينبغي
 الاحتياط السادس لو عجز عن المرتبة الاولى في المدة وفصل
 الثانية ثم قدر على الاولى مضى اجزائها الثانية لو كان في المدة
 المرتبة الاولى في المدة فاجزائها اجزائها اجزائها
 الثامن لا يجوز تليف الكفارات من جنسين متغايرين كصوم
 ونصف الطعام ويجوز من جنس واحد كالتاسع يجزئ التوب في كل ما
 حيث تكون مائة وسوى الوكيل النية وتجزئ مائة من التوبة
 الى الوكيل ولما في البدنية فلا تجوز الثانية على الا فويل الى المدة
 العاشر لو كفر من جنس فظهر ان الواجب عدم اعادة الكفارة في
 عشر كفارة لا ترفع الذنب بعد ما كان التوبة كذا في المدة
 رفعا الثاني شر حال الكفارة كما في غيرها من العبادات لا يرد
 من الجحود الحث من غير واسطة او بواسطة كالتوبة في المدة
 علم كان كالتوبة على غير الطريق لا يوزن كذا في التوبة لا يوزن كذا

في الإعادة

بنوع من اجتهاد أو تقليد فعول المجتهدين في غير ذلك لا يوجب على الأقوياء
 كافي بآية الباء والياء الثالث عشر لو فعل للمفطر الموجب للكفارة ثم عرض
 له ما يفسد الصوم احتيازا كما تسره لو شرع في مقدما كما لو فعله بعد
 الخروج قبل بلوغ محل الترخيص أو اضطرارا كالخضر والنفاس والأغيا أو نحو
 ذلك تسقط الكفارة ولو ظهر حصول المفسد سابقا كما لو ظهر له أنه فعل
 المفطر فمضى من غير عتبا فلا كفارة وإن اشتهر بالتجدي الرابع عشر
 لو ما وعليه صوم كفارة فمضى الوالي عنه كغيره من أقسام الصيام ما
 صوم الاستيناء أو ما لم يكن قوته لبعض الأعداء وقد مر أن كل من فيه مفسد
 لا يتحمل فيما لم يتحقق فيه احتيازا مع عدم إمكان الأداة من التركيز
 قوي الخامس عشر لا ترتيب بين الكفارة والكفارة ما لم يتحققا
 بعين وتقدم السبب وتأخره لا يقتضي الترتيب السادس عشر
 الصوم كله يجب فيه التتابع إلا بعد صوم التذرو وما في معنى
 وصوم قضاء شهر رمضان أو غيره وصوم جزاء الصيد والتبع في
 الحديث وقد تبين في كتاب الحج السابع عشر الظاهر عدم اشتراط
 تقدم كونه في صحته ولو فعلها ثم تاب فلا مانع والمحافظة
 على التقديم أقرب إلى الاحتياط وإن اشترى المحافظ على
 المقدار في الكفارة فلا يجوز النقص فيها ولا الزيادة

سقطت

في الصوم كقوله في قوله

في شهر رمضان أو غيره

الأمر وهو

في الإعادة

الأمر وهو تجدي نواتم الناقص وأصل التأييد ولا الوجه عدم الإجزاء
 لعسا والنية التاسع عشر يجب ملائمة التراب والخليل فان كان
 خارجين عن عادة الطعام لزم حظها من التقدير والأفلا باس لعدم
 الاعتبار العشر من لو قدم الطعام إلى مريض يقرب الطعام أو يشتر
 أو يمنعه المريض عن أكله المعتادا أو ساقم للمريض في من يجوز له
 لبسه ليلسه فالظاهر عدم الإجزاء والله ولي التوفيق المقام الثاني
 في الاستكان وفيه مسائل الأول في حقيقة وجوب الصوم للمعبدة
 معتادة أو غير معتادة ولو قصد التلبس لم يكن معتادا الثاني
 ولو قصد ما يكون عبادة بالمعاصي كالإكفاف والرجوع وعقد النكاح
 ونحو ذلك قويته محذور الإحوط خلافه وهو من جهة الطاعة
 المقربة المحبب السموه فمن الصوم مع أنه الذي صم اعتكف
 أولا في العشرة الأولى من شهر رمضان ثم في السنة الثانية في
 العشرة الوسطى ثم في السنة الثالثة في العشرة الأخيرة ثم
 لم يزل يعتكف في العشر الأخير وعن علي عن النبي صلى الله عليه وآله
 دخل العشر الأخير واشرب الميزر واجتنب النساء وأحب الليل وتفرغ
 للعبادة وإن فاتته الأتكال سنة قضاء في السنة الثانية من
 اعتكف عشرين يوما عشرة للسنة لما فيه وعشرة للسنة الخامسة

سقطت

حجرا عن قصد العبادة

في شهر رمضان أو غيره

وعن الذي صحت اعتكاف عشرة في شهر رمضان بعدل مجتئين وعمرتين
 الثاني في شروطه وهي اقسام النية ويعتبر فيها قصد القرية
 باي نحو اتفاق على نحو ما تقدم في الصوم من حاجة الى نية وجوب
 ونوب واداء وقضاء ونحوها والحاجة الى تجديد نية الوجوب للبدن
 جود في اليوم الثالث او لغيره الا تمام والا التزام به باي نحو كان بعد
 الدخول فيه ويستحب التلطف بالنية على نحو نية الاحرام بالتحج وال
 لعمرة وان يشترط جواز التمتع متى اراده فيشترط الاحلال متى شأ
 او يشترط ذلك اذا حصل صاد او مانع ولو شرط امر مخصوصا
 لم يكن مانعا او مباحا كذلك او في يوم مخصوص او وقت مخصوص
 من الليل او نهارا وعمل عليه ويندفع عنه حينئذ قضاء الوجوه ووجوب
 الاتمام الا في التجدد وكراهية القطع في غير الوجوب ولو كان واجبا ابتد
 ونحوه فان اخذ بشرط حين اجراء الصغية فلا قضاء والا
 لزم ويعتبر المقارن في الشرط بقصد نية فلا اثر للتقدم وال
 لتأخر لتفصل وفي اعتباره قبل الدخول في الثالث وجه الاول
 خلافة ويسوي للغا في صورة النية وشروطها وتوقف على
 فهم العاقد ولو شرط ثم اسقط حكم شرطه فحكم لم يشترطه
 ولا فرق في العارض حيث يطلق الاعم وغيره ولو لم يعم
 رض فحزم على الخروج قتيين خلافة فان كان قسما واحدا بالاطمار

بطل والاصح رتبة
 ك

بطل والاصح واقفه الا ان تذهب صورته ولو ادخل نية الخروج
 في يوم كذا لعلمه كعب والسنون من الامور المقترنة فلا مانع
 ونية التفرقة والقطع والامطال والغميمة كنيتهما في الصوم
 من العبادات ولو فولي اعتكاف تسعة ايام مثلاً فان جعلها اعتكافاً
 واحداً نية واحدة ولا تعددت نية بتعدد اعتكافاته ولو نواها
 في شهر فظهر في غيره او يوم خميس فظهر في غيره فلا بأس ولو دخل في نية
 بالابصاح لا اعتكاف من زمانا ومكان كان ينوي بنية ايام
 وفيها عيد وينوي مكانا ويبدل فيه غير المسجد فان كانت نية
 متعمدة فيما يصح وان كان عن غير بطل والشرط بالنية في غير الياغ
 تحريم لا تكسر على نية بدونه ولا يصح اشتراط الفسخ في اعتكاف
 لا اعتكاف عبده او ولله او اعتكاف اخر له ولو شك في اصله لا
 بشرط او العارض المشروط بعد الدخول بنى على اصله لعدم
 ولو شك في اصل النية بنى على الصفة ان اجزى على نفسه حكم الخير
 او كان كثيرا شك والافلا وكذا لو شك في شيء وقد خطر في
 غيره او شك بعد الفسخ ولو قد شرط لم يفسد اعتكافه ولا يصح
 التوكيد في النية والعقد والشرط ويجب مقارنة النية لاول
 الاعتكاف وصورة الاشتراط على الافضل بعد ان يقول التلطف

في هذا المكان والمسجد ثلثة مع ما بينهما من الليالي واربعه وخمس و
 هذا واشترط على رتبة ان يحل في متى شئت وان قيد بالعارض قد
 اشتط على رتبة ان صد في صا او من غير مانع ان يحل في حيث
 حبس ومن لم يحس بمتابع غيره بعد فهم المعنى والنوم والغفلة
 والنيات بعد انعقاد النية الا في استمرار حكمها ولو نوى الاعتكاف
 انك لا تترك فعله بطل الا ان يكون شرطا مؤكدا كقولك ان كان
 او ان كان المحل مسجدا ونحو ذلك ويجوز نية عن الميت والاموات
 دون الاحياء ولا يجوز العود بالنية عن اعتكافه غير مع اخلا
 في الوقوع والتدب وانما دعها ولا عن نيابة ميت الى غيره الا اذا
 نوى والحي فان عدم وجوب فاته الا في جواز العود الى التدب
 ولا يجوز من اشكال ويشترط فيها المقارنة فلو قدمها من غير ان
 الواسطة في الاعتكاف في البيت على الاقوال ومن اراد تمام
 الاحتياط حافظ على ان يكون عند الحجر داخل المسجد متيقضا
 يقارن بنية بعد ان يكون نوى مقارنا للغروب ويكفي ظن الغروب
 ان يجمع وجوبه في التاردين فرضه التقليد كالأمن ومن لم
 مانع عن العلم وفي غيره لا بد من العلم او ما يقوم مقامه كالثبات
 الصوم فلا اعتكاف لمن لا يفتح منه الصوم ولا لمن فسد صومه ببعض

الحج والعمرة

المفسد ويكفي من الصوم

الحج والعمرة ويكفي من الصوم وان لم يكن الا فتكا كصوم شهر رمضان
 وما وجب بالسبب ولو بالتعمد وصوم التطوع والمختلف ومن اوجب
 اعتكافا على نفسه فقد وجب صوما ولو خرج ناولا اقامته في
 المسجد لبعض الاعزاء بعد انعقاد اقامته ولو بصدقة فربما
 او بالاقوال في ثلثة ما الى ما دون المائة ناولا للعود والاقامة او
 دونها او مردد افيه او فيها مع العزم على العود حتى اعتكافه
 ولو عزم على المسافة وعدم العود بعد دخول محل الاعتكاف
 ولم يضرب في الارض حتى اعتكافه في وجه قوي والاحتياط
 فيما عدى نية العود والاقامة او فوق بالحزم ولو ادى في
 الاقامة الخروج الى ما فوق محل الترخص فلا اقامة له وكذا
 فساد صوم تبين فساد اعتكافه ولو تبين عليه الصوم في نية
 مخصوص فنواه في محل الاعتكاف فسد الصوم وفسد الاعتكاف
 ولو وجب الاعتكاف في مسجد فنواه في اخر بطل الاعتكاف وصح
 الصوم ومتى طرأ عليه بعد مفارقة الصوم من حيف او جنون
 او غم او كراهة او نحو هذه ولو قبل الغروب بشا لم يطل الاعتكاف
 وان وجب عليه بند ونحوه فضا من رأسه ومن اصبح جنبا
 او اكل مفسد مستسحبا لليل او طأ نال دخوله او فعل غير
 ذلك بنى على صحة الصوم ان لم يكن وكل زمانا يقع فيه الصوم والى

مانع من الاعتكاف فيه يجتمع فيه الاعتكاف الا ان شهر رمضان افضل
 اوقاته وافضل العشرة الأخيرة والظاهر اختلاف مراتب ارجحها
 باختلاف فضيلة الصوم في الاوقات والشهور فلهذا في شمس
 اعتكاف على رجب ولجب امتياز على غيره وهكذا والافضل الا ان يا
 لصوره الواجب لمن عليه صوم واجب من تجر من غير اجارة او باجارة
 او تركه المطلق الثالث المكان ويشترط فيه الحامية والمسجد
 والوحدة والاقوى اجوازه في كل مسجد جامع ولو تعدد في البلد الوا
 جاز الاعتكاف في الكل ولا يجوز في مسجد السوق والعلقة والقبيلة
 بركة والجامع بالعبادة والاشاع واستعمال المسلمين او حكم الحام
 به والاحوط الاقتضار على المساجد الستة المسجد الحرام والمسجد
 النبوي ومسجد نوفان ومسجد البصرة ومسجد المدائن ومسجد كوف
 والاحوط الاقتضار على خمسة الاول والاحوط منه الاقتضار على
 الأربع الاول مع الحامية على تحجب الزيادة الحادثة بعد زمان
 اهل الشرع وانما حايظ ويكره وقدرها وسطحه وسطحه ومنه
 ومنازل ومحارس ملحقه ما لم يعلم خروجه عنها ولا جرحه ومسا
 تد الجدران من الخارج ما لم يعلم دخولها وتسوي تقاع المسجد
 في تعلق الاعتكاف ولو خص بعضا منها فالأقوى التحصين وال
 الاحتياط اوله وكذا لو قصر كل يوم بمكان وجامع يترهل الحق كجوا
 مع اهل الحق

مع اهل الحق في الصلوات والاعتكاف وسائر الاحكام غير ان الا
 شكاف فيه مبني على اتخاذ اهل الحق له جامعاً اسواتهم وملتوا
 المساجد كما كثر المشيع ونحوه ولا ية عليها كولاية على جامع اهل
 الحق ولا يجوز اتخاذ المستجدين والمسجد المسمى بغيره كذا
 الواحد وما اضيف الى المسجد بغير ملحق به والاحوط بوقته
 على الصلوات وتعرف كدور بالبيئة والشيخ به والاضاع
 واخبار الحرمه وحطرت مسلم وهما في ضاربان في مسجد
 يوفان وكذا موضع قبر المختار ولو تعدد في المكان
 او في معتد في الدنيا بطل الاعتكاف ولو تعدد في المكان
 في الاثناء لا يصح ما تقدم ولكن كانت
 بين الجامعين باب فاعتكف بها وصار كمثل من المسجدين شرطه
 فلا تبعد صحة والاحوط الاقتضار على الواحد ولو تعدد في المكان
 انكث في محل النية بتمام الاعتكاف في جامع اخر ولا يقرب
 البطلان ولا يجوز الاعتكاف في الروضة وان كان في موضع
 المسجد وزيادة ولا في رواقها الا اذا كان معاً العشا
 الاحكام ونحوه ولا في الكعبة مع احتمال الجواز فيها ووقت
 منها حين السجود ولو كثر الاعتكافون فصلا في المساجد

اشاع

لا يجوز الاعتكاف في
 روضه في اليوم الواحد
 ولا في موضعين من المسجد

اللبث فيه لم يحسن التناوب لكل واحد يوم الربيع اللبث فيه المنفيس
ولا تصح الوكالة والنيابة فيه ويعتبر فيه ان لا يخرج من البدن قدر
معتد به كنعيم وثلاثه اشهر لا يعتد به من بعض الاطراف فلو باهر
بحر وجه وان خالف الاحتياط ولو نوى الاحتياط ببعض بدنه
لم يمتنع مطلقا والشعر لا عبرة به والمدار على حصول معنى الكون
فانما اوجاسا او مضطجعا او ركبيا مستقرا او مضطرا الخامس
استدامته فلو خرج من غير علة او خرج لعلة فكنه خارجا لغير علة
بطحا اعتكفه والنسيان والعنار والاجبار والجمل بموضع المكاف
لذلك ولا يفتني بطلان الحاق جهل الحكم به قوتي ويجوز
مخروج الضرورية الشرعية والعقلية والعادية والاعمال والشرب
والغسل والاقامة للشهادة والتجود ولقد ما جمع التوقف على
الخروج ورد الغالب والاعانة المظالم وانفاذ المحترم وعبادة الله
وسمع المؤمن لقي وجازة الميت وصلواتها وحضور دفنها وبنه
والاستقبال للمؤمن وغسل التماسات والقنارات والاستحمام بشدة
بعض اليه وصلوات الجوعة والعيدين مطلق الصلوات في مكة وخو
ليس وجها وقضاة حاجه المؤمن واعانة بعض المؤمنين في
المعتصمين على مطالبه والخروج معه دفعا لخواصه او قيا ما يحتم

اعرف ان الشايع
والشروق

وانتاضه على من

وانتفاضه لدفع خوفه وفعل ما فيه غضا فسترة للسجود واخراج الحج
خارج المسجد ويترط في صحتها عدم الطول للمأوى لصورة الا
عتكاف ويحافظ على اقرب الطرق ومع عدم الباعث على الطول
من حاجة تدعو اليه ويلزمه ترويع على الفور وان لا يجلس
الطفل فان جلس اشتر ولا يسطر استكافه والمجلوس لقضاء الحاجة
ليس منه والمسرح تحت الطفل جازر والاحتياط لا يحظر وما يتعلق
بمجالح المسجد وادائه كاخراج كناسه والوضوء للعبادة
خارجة والقن والطبخ والخبز وغسل الثياب ونحوها خارجة
وما يتعلق بمجالح نفسه من الاثيان قبا او حط وعلل لثيابه
او خوذ لك لا بأس به ولا يلزم الاستبراء والاستغناء والاكاف
واجبا ومطاعا ويشكل في وجدهم ملوك والاجير ومن الحاجة
امتثال امر المالك والوالدين والخادم لمخدر ومه والمعلم للمعلم
والمنعم عليه لصاحب نعمته ومعرفة الوقت والتأدين وجها
العدد ومصاصية المحترم للمرة للخدمة او الخادم لمشتغلا
الجليل والقوي للشيخ الضعيف والمريض للأعما عليه ومن
طلب الاحتياط في غسل او ازالة نجاسة او نحوها لم يلزم غسل
في العوسا فان دخل فيه فسد الاحتكاف ومنه ما لو اصاب

ج

مظنة
بلغ

الى مسئلة والتجهيز خارج المسجد واحتاج الى قرآن او كتاب ودعا
او شي من مما يتوقف عليه العبادة ولو اقرهم الشعر فلم يسعه التحاق
في المسجد خرج لم ومثل طي التوراة والحجامة والنفصادة ونحوها
ومن الاعتناء بظن تمام الاعتكاف فبين خلافه بعد خروجه او بعد
نية فسر عليه السادس اباحته فلو وجب عليه الخروج لكان
لعارض بخلافه على نفسه او غيره مما يجب الخروج فكشفه
فسد اعلم انه لا يصح التطوع به من التزجر وان كانت بالنقطع
فالمولك وان كان مبعضا الا ان يكون مهابا فيعتكف في نوبة
ما لم يرد الى ضعيف في نوبة المولى الا من اذن التزجر ولما كان
والا فوكى عدم التوقف على اذن الوالد لكن يفسده من غير
ولو حصل من اذن فلهم فتحه ما لم يدخل في محل موجب ولا فو
عدم التوقف في الواجب لموسع وان كان الاحتياط فيه ولو كان
ضد الواجب كما اذا كان منافي الا وادى دين التعزيم المطالب بخو
ذلك من الواجب الا في الصلوة والاحوط الاتيان به بعد اذنه
ولو غصب مكانا من المسجد وجلس عليه فداش معتقوا لا يترك
البطالان واما الناس والمجول فلا يبعث على الفسار على الاقوال
ولو وضع في المسجد تراب او فداش مقصود ولا يمكن نقل

فلا مانع من الكون عليه

فلا مانع من الكون عليه ولو جلس في الغصوب او عليه مجورا او
جامعا بالغصب فليس عليه شيء ومن سبق الى مكان فهو الحق به حتى
يفارق او يطيل لمكت غير مشغول بالعبادة حتى يحل بعبادة المتعدا
ولو فارق ولو فاضل وشبهه معتد به بقى اختصاصه ان كان خيرا وجب
لغيره صحيح لا يقتضي بطو المفردة ووضع الخيط في العود والحق
كله وضع واما ما يبجد عليه والمسجدة فيها الموطاة في التمتع وحده
الا فخطا وان كان يحصل خلاف في تطهر الصلوة ونحوها كمن وجب التحرج في
الجماعة بعد قول قد قامة الصلوة والتسابق للجمعة او في غيرها في
الممكن وليس له منع الشريك ما لم يحصل ضرر بخلاف المدسرة
وتجزي الوكالة في الاختصاص حيث يجلس الوكيل في مكانه
وبقاع المسجد مما بها اعمال خاصه منه يقدم فيها امر بزيادة الاعمال
الخاصة على غيره وينبغي مراعاة المراتب في التقديم واختيار افضل
الاماكن والصفوف فالعلماء المتقدم على من بعدهم ثم اصحابها
ثم بني هاشم وهكذا والافضل اول بالافضل وهكذا
فضيلة الاعتكاف باختلاف فضيلة المكان فليس مسجد كرام فضل
على ما عداه ثم مسجد بنتي هاشم مسجد قوقاش ثم مسجد البصرة
ثم مسجد المدائن ثم مسجد براثا ثم باقي المساجد مرتبة بالان

جماعة الناس فيه على غير مكان في البقاع المشرفة كالصوف وغيره
غيره ولو منع منقولي المسجد كالحكم عن الاعتكاف حكمه من تقية
وغيرها حرم وبطل ولو عيّن لبعض المعتكفين مكانا مخصوصا
عن غيره حرم لبثه في غيره وبطل اعتكافه ولو خصر النساء موضع
والرجال بغيره لم يحسن مخالفتهم وكل من حرم عليه اللبس لم يحسن
نفسه أو غيره أو إسرائيل من حفظه فلبث بطل اعتكافه تسابع
أمره أن يقول الله يوم تامة في منكره مبداء الطلوع الفجر وقتا
غروب الحمرة الشريعة من اليوم الثالث ويدخل الليلة المتوسطة
ولا يشترط دخول الأول ولو وافقها دخلت كما إذا دخل شهر رجب
الأخير ولو وافق كسر متقدما أو كسر متأخرا لم يدخل في
الاعتكاف ولم يحسب من الثلاثة والاحتياط بإدخال الليلة
الأولى والأخيرة ضعيف في الأخيرة أشد ضعفا ولو عقد شكرا
فأقبل العيدين قبل العيدين مدين أو نذر اعتكافا أقل من ثلاثة
مع نيل الزيادة ولو باخراجه ليلة من المتوسطين بطل نذره
اعتكافه ولو أطلق النذر وجب عليه يوم لزومه فله تامة
ولا احتلا كثره فلم أن ينوي أربع وخمسة وعشرة ويكفي ولا
يحد في ثلاثة وكس في وجه قوي ومثلي في مدين تامين

وجب عليه كما لا يخفى
٢١

وجب عليه كما لا يخفى ما لم يكن مشترطا وتقام اليومين يحصل بغير ريب
الحجرة المشرفة من اليوم الثاني ويشترط التسابع في الثلاثة ولو
بين اجزائها بطل ولو نذر لها بشرط التفريق والاحتياط عليه ما بطل
ولو لم يشترط عدم الزيادة إضافة إلى كل يوم يومين ولو نذر شهر
رمضا ونذره دخلت الليلة الأولى ولو نذر شهرين مطلقا لم
التسابع ولو قيد بعد الزيادة أو تم جاز على وجه يصح تابع أو
ولو بان سبق النية على دخول اليوم أعادها مكان الدخول ولا بد
من ثلاثة أيام تامة بعد المنكسر ولا يبطل واعتكاف شهر
مثلا أو العشر الأواخر لا يحل به احتمال الزيادة والنقصان بخلاف
ويد في أصل النية ولشرف الزمان مدخل وتفاوت فضل الاعتكاف
وأفضل الشهر شهر رمضان وأفضل العشر الأواخر من رمضان
البوابة في الفضل لتفاوتها فيه وكل من أراد يصلح للصوم فلا
فلا يصح من فضله القصر إلا في مسجد النبي صلى الله عليه وآله في صيام
ثلاثة أيام للحاجة وكذا كل من أذن له في صيام من المكفرين
يجوز له ذلك إذا أمكن له في المشركين الصيام ولو نذر في
والله عن الصيام في العاجل لموسع اجزائه نية الصوم قبل الز
والى في المنذور بالى لغروب في وجه قوي ومثلي في مدين تامين

والعقل والاسلام والايان وجميع شرائط متحقق القيام وارتياد
 الخواص ورجل بالاول نذكر عن الاسلام والايان ويجب عليه ان يمتثل
 بحسب الاعادة من راس ويجب بشرط البوع والعقل وعدم النام
 من شرع او عقل او حصول اسباب الوجوب كما مر مقرر من طائفة
 من المولى وما لك المنفعة او نذرا وعهدا وبين او تحل ولا يجب
 الزوج ويقضى وجوبه بالاول والدين مع عدم معارضة ضرر الولد
 التاسع في الاحكام وفيه مسائل الاول في الاستكفاف اذا لم يتعين
 بغيره ونحوه لا يلزم اتمامه بالشرع فيه لدا كان او وجبا
 موسعا ما لم تغرب عليه الحرة المشرقة من اليوم الثاني ولم يكن قد
 اشترط اما بشرط فان لم العمل بمقتضى بشرط جليلي وجب الحكم
 في كل ثالث من سادس وتاسع وهكذا من الايام التامة والالتزام
 بالاقام بخود الشرع في الواجب الموسع والمندوب وفق بالاحتياط
 والاشراق بين دخول الثاني في خارج المسجد وداخله وكونه خارجا
 عند دخوله لا يخل به الا كقوله بالنية الاولى عن نية الثانية
 يلزم قضا الاستكفاف لمعين الواجب بغيره ونحوه او بالدخول
 في التمتع تركه او افساده عند علمه او جهله او شهوة
 ولو مضى منه ما يتبع ان يكون استكفافا مستقلا وتركه من الواجب

بعضاً منه قضاء
 حرام



بعضاً منه قضاء بنفسه مع استقلاله اذا تركه ثلث من تسعة
 مندره ومع اضافته ما يبعث على قابلية الاستقلال كالرايع من ال
 وبعقو المنذرة فيلزم اضافته من اليه هذا اذا لم يشترط الشا
 واما مع بشرطه فان كان الفصل عن غيره فكذلك لا بالاعادة من راس
 ولو اخذ التتابع في عقول الاجارة فان خرج بالتتابع العرف
 فالاعادة مطلقة ولو خرج بالشرع فالحكم ما مر ومع الاطلاق
 الوجه الثاني على شرعية اظهر ان الشا فشا اذا نذر الاستكفاف في
 زمان معين او عاملا وحده فلم يأت به لزمه كفارة السبب
 الموجب ولو تعدد السبب تعددت بتعدد مع اشتداد فيه
 جنسا ومع اتحاده في الاتحادان قصد التكفير وتعدده
 مع قصد التأسيس ولا كفارة في الاستكفاف الرابع ما يحرم على
 المعتكف قسطن احده مما مفسد الاستكفاف موجب له فاما
 ان كان واجبا معتقدا بالامانة بغيره ونحوه او بالدخول في الاستكفاف
 في وجه قوي ومثله بالدخول على القول وهو المانع
 انشئ الا قد كسر لا يخل ومن فكر ولا يخل الحيلولة به رجاء
 من غير فرق بين الامانة وعدمه وتلزم الكفارة في جميع
 وجوب اتصاله او بالدخول في الثاني على الاقوى وهي كفاية



رمضانيتها وتضاف اليها كفارة الاعتكاف مطلقا وكفارة الصوم مع
 الوقوع في النهار وان كان مما يلزم فيه الكفارة كشهر رمضان وقضا
 ولو جبر زوجته معتكفين في شهر رمضان تكررت عليه كفارة
 شهر رمضان وغيره لا تكسر عليه بل لكل حكم على الأقوى
 ولا تجب في الموسع والمندوب قبل تعينها في وجه قوي ويحرم
 الاستمناء وان حرم لذاته الاعتكاف والحاقه بالجماع في الأحكام
 لا يخلو من وجه والأقوى خلافه الشايع ما يحرم ولا يوجب
 والإفتاء ولا كفارة وهي امور لا يحددها التقبيل واللمس شهوة
 الحليل كالحليل والحليلة او محرم كالأجنب والمحامد ويقوى الحق
 في نظر شهوة ولا سيما الى المحرم بها وتقبيل المحببة وان
 حرم لا يلحق به ويقوى لحاق اللبس والضم من وراء الثياب
 مع الشبهة ~~لأنه~~ ثانياً ما شتم طيب مع استعماله وبدون
 جرم مجرد الاستعمال ولو ذهبت رائحته بالمزج او بدونه
 ارتفع المنع وهو حرام في نفسه وان لم يكن عن قصد فلو كان
 في ثيابه غسله او ثيابه جليسا اعتن لعنه وفي مكان
 خرج عنه الا اذا استدان نفسه بحيث لا يشبهه ولو تعذر ريشته
 لا انتشار رائحته في المسجد وعسر السد جاد ولا مانع وخلق

الكعبة وهو طيب
 ١٢

الكعبة وهو طيب معروف يطيب به الكعبة وغيره هنا سواء
 ومن كان انفه معاولا لا شامة له فلا بأس عليه باستعماله
 والأصوب تجنبه له والمهراديه ما يتخذ من الطيب شاماً او ريشاً
 او ادهاناً او بخوراً او لطوفاً فما لم يكن متخذاً
 من الطيب وان طابت رائحته كالاصيل والكوم
 والستودا والشح والبابونج ونحوها فهو حرم
 ما طابت رائحته من الثياب ولم يكن يساق الى
 الأقوى وما كان طيباً في بعض الالوان متخذاً
 دون غيرها اختص منعه بها والأصوب تسريح
 ثالثاً المماراة وهي لمجادله والمغالب طلبة
 الفضيلة في امر دين او دنيا حق او باطل فلو
 من وجهين حرمت في نفسه والاعتكاف ولو
 في المص المناظرة حتى ان الالوان تصوت واحداً
 طلباً لظهور الحق كما أتيا بأفضل الطاعات وان لم يكن مع الحق
 لأن تصفية النفس ذايمة ميدان البحث صعب حصولها
 إلا بعصمت الله رابعاً البيع والشراء اصالته وقبالة
 ولاية ولو باشر وكيله فلا بأس عليه ما لم يكن معتكفاً

ويتم التحريم ما كان يلبس العرب وغيره ويختص بالصبي والمغاطة
 فيها منقطة على الأقوى ولا يمنع في باقي العقود من نكاح وجارية
 وصالح وهبة ووقف ونحوها ولا في الأيقاع من الطلاق والقة
 والشرع وبالأكتاب من الصناعات بأسرها ولو اضطر
 من بيع التحريم يفتح العقد على الأقوى والبيع
 والخياريان في المنع ولو باع أو اشترى معتكفا
 فبعض محله فيما يتوقف فملك فيه على القبض كالقرف
 ولو انعكس الحال فذا اشترى والقول بأنه تحريم المحرمات
 والنهار لا يخلين في الاعتكاف إلا ما حرم للصوم
 أو تحريم محرمات الأحرار بأسرها كما نقل عن الشيخ
 في تعميم تحريم البيع والشراء لسياة العقود والأيقاع
 ما يعبر به جميع المباحات الخارجة عن العبادات في نهاية
 البعد وبعد منه ادعاء فساده الاعتكاف بها والكلام في ذلك
 مستريح عليه جميع مفسدات الصوم ويحرم عليه تسيبها
 فشرب الدواء لحصول الحيف والنفايل والأغذية المحظورة
 وكذا مسببات الخروج كجرح نفسه أو جنانها أو جناب أو
 نلاف أو نحوها وفعله ذلك كله باعث على الأثم مع وجوب

الاعتكاف ومن
 فساده

الاعتكاف وعلى فساده أيضا وجوب القضاء في محله السادسة
 لا يجوز لها طلب الطلاق الرجعي مع وجوبه وتعيينه وإن طلقها
 خرجت إلى بيتها وقضت عدتها وقضت اعتكافها ولا يلزمها
 الخروج لعدته أخرى السابقة لو افسد اعتكافا فكان له ذلك
 المسبب واستعمال التعميم في الاعتكاف من النساء وغيره
 خارج عن مآثره لنفسه أو لغيره أو لما يليه من
 عليه وليس كفسه في العدة حيث يبقى في الإحرام حقا
 بل حكمه مقادير لم ينفذ لو افسد اعتكافه بنفسه لم يبدل وجوب
 الكفارة ولا يحوط ترك الحرام مطلقا مع أن من المفسدات
 فيه المخاطر على العبادات من تلاوة أو دعاء أو صلاة
 أو تعليم أو ذكر أو تغذية أو مدح أو صلوات أو شتم
 أو قضاء حوائج المؤمنين أو خدمة المعتكفين أو
 أو كنس أو فرش في غير ذلك وبيع في الدروس والهدايا
 على الصلوة نهبا ومن كان عليه فرض صلاة أو غيرها باجادة أو
 ونها فالاشتغال به أو من فعل الذرب ولو عين عبادة مخصوصة
 بنذر ونحوه لم يبدل غيرهما ولو اشتغل بغيرها احتل بطهره و
 بطلان الاعتكاف والأقوى صحته والعبادة الفارقة للشروط

أو المقتضية على الموانع بمنزلة القسود منها وعبادات المقلوبين من غير تقليد
 غير محل التقليد كما لعدم ولو تبين له فساد عبادته بأدبرها من غير
 تقليد من تلقا بعض الشروط أو وجود بعض الموانع اكتفى بالعبادة
 على الاعتكاف على لا هو ك وإن قلنا بأن العبادة
 طرفة ولا يعني مجرد اللبث التاسعة قد علم أن الاعتكاف
 بقولية لمسجدين أو مساجد فلا يتوحي سوا إلا
 شيئا واحدا وبعد تعذر وتوحي فيه جميع الجماع
 في الأول والبعيد على جميع عدم التعذر يتعين الأول على
 في إقتضائه في قوله والواجب من القضاء في غيره لأن المسجد
 المقابلة للحد كأو لا هو لزوم الإقتضار على مسجد لا
 قد يتبين من كثرة الاعتكاف حيث يجب ومضاه
 في جميعها إلا عن المستحب يجوز فيها النيابة
 اعتكاف والصوم لا يجوز النيابة فيها عند الحي وجوز عن
 النيابة الواجب على الواجب تحمل قضاء الاعتكاف عند الميت
 فإن كان الأوطى ذلك حرم وجاز عن الخلفي وكوجوب الصوم لا يشترط
 فيه غيره ما يوجب كفارة فيه كالحمل يحكي في الواجب الحي عن
 وأما في الواجب الموضع والمندوب فبالتعيين فثبت محل أشكال

[illegible]